المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

01/04/2015

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

أية مقاربات للتعاطي مع إشكاليات التسوية والإدماج

7/10871

وضعية المهاجرين الأجانب بالمغرب

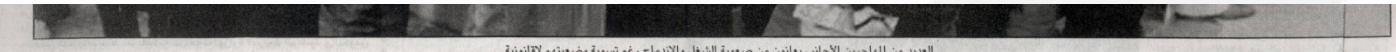

العديد من المهاجرين الأجانب يعانون من صعوبة الشغل والاندماج رغم تسوية وضعيتهم لاقانونية

مصطفى مكري

تؤكد اخرالمعطيات أن من اصل 27000 طلب التسوية للمهاجرين تم قبول 1000 من بينهم 9200 امراة، منحدرون من 112 دولة إفريقية في مقدمتها دولة السينغال .وعلى مستوى جهة الدار البيضاء وصل عدد الطلبات 6985 تمت تسوية 5468طلبا . وبعمالة المحمدية تم تقديم 503 بات تم منها تسوية 462 طلبا. ومن أجل وضع الجميع في بورة الأبعاد الأنية والمحتملة في مختلف السياقات الجديدة للهجرة وبهدف إدماج أنشطة ثقافية واجتماعية وفنية ورياضية. وتحقيق هذه الأهداف، فقد سطرت الشبكة برامج وأنشطة في مختلف واقع المعنية بالمشروع وهي مدن المحمدية – الدار البيضاء – الأبدة وسطات، تهم تنظيم ندوات و لقاءات تواصلية وقوافل تربوية وتظاهرات فنية ورياضية بالإضافة إلى العمل على تاهيل وتكوين 20 مرشحة ومرشح من حاملي افكار مشاريع لإنجاز مقاولاتهم الخاصة والراغبين في خلق فرص للتشغيل الذاتي.. ومن أجل التعرف على العوائق، نظمت شبكة الفضاء الحر للمواطنة والتكوين والتية بالمحمدية يوما دراسيا ثانيا بمسرح عبد الرحيم بوعبيد يوم أبت 28 مارس 2015 حول تحقيق رهان الإدماج الميسر للمهاجين الأجانب في النسيج الاقتصادي والاجتماعي والتربوي والثي المغربي على أرض الواقع بعد التسوية القانونية لأوضاعهم. وهاالموضوع الذي طرحته شبكة الفضاء الحر للمواطنة والتكوين والتية بالمحمدية للنقاش العمومي حول المهاجرين بالمغرب ،» اية مقاربات للتعاطي مع إشكاليات التسوية والإدماج « ، وفي هذا الد وفي كلمة افتتاحية باسم الشبكة أكد ذ. احمد بردوحي نائب البس على» اهمية مساهمة وانخراط جميع المعنيين بشؤون الهجرة ، مسلسل الإدماج ، لأن إشكاليات الإدماج هي جد متشعبة ومعقدةتتطلب تضافر الجهود من اجل ربح هذا الرهان . وان سؤال الإزج مطروح في جدول أعمال جميع القطاعات . وعن دور المجتمعالمدني وتاهيله لكي يكون قوة فاعلة واقتراحية تاتي مبادرة الشبكة بتنسيق مع قطاعات حكومية ذات صلة بموضوع المهاجرين.

وفي جلسة أولا لإمست الإطار العام لمسلسل تسوية المهاجرين بالمغرب تراس أشالها رئيس الشبكة ذ. محمد سيما قدمت ذة. سميشة رياحة، رئية اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الدار البيضاء – سطات، بعض خصات تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول السياسة الجرة في مجال الهجرة. وما واكب عملية تسوية وضعية الأجانب أواجدين بالمغرب من صعوبات ونقط القوة. وتقييم هذه العمليةعلى مستوى جهة الدار البيضاء / سطات. وفي نفس الإطار تق ذ. عمر بوهدود، ممثل المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسا إلى الإطار القانوني والمؤسساتي للهجرة واللجوء. حيث استعرض اهم المحاور التي تم التنصيص عليها في مشاريع القوانين المؤرة في مجال الهجرة ببلادنا والتي هي قيد المناقشة. ومن أجل استخلاص دروس في الادماج من بعض التجارب ، تناول ذ. عبد الجبرعراش، مدير مختبر الأبحاث حول الانتقال الديموقراطي المقارن بية الحقوق بسطات وعضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الدار بضاء / سطات. التجربة الالمانية في مجال تسوية اوضاع المهاجر. واعتبر أن الهجرة غير النظامية كانت دائما موضوعا للنقاش العمومي. وذلك لما تثيره من مشاكل اقتصادية واجتماعية وثقافية نظرا للتراكم الذي عرفته في مجال تدبير الهجرة غير النظامية فوق أراضيها هذه التجربة يقول ذ. عراش « يمكن أن تقدم بعض الإجابات حول المداخل التي يمكن الاخذ بها لتطوير الإطار المؤسساتي والقانوني لعملية التسوية ببلادنا، إذ أن هذه التجربة استطاعت أن ترسي مداخل متعددة للتسوية المرنة للاجانب غير النظاميين وطالبي اللجوء انطلاقا من مقاربة حقوقية. وهذا ما يجعل منها – أي المانيا «وجهة مفضلة للهجرة وخاصة طالبي اللجوء».

الجلسة الثانية من اشغال هذا اليوم الدراسي،التي أدار اشغالها منسق المشروع ذ. ادملود المصطفى ،قاربت مدى انخراط الفاعلين المؤسساتيين والمجتمع المدني في مواكبة مسلسل تسوية إدماج المهاجرين. حيث قدم مولاي مصطفى الجرموني، نائب وزارة التربية الوطنية بالمحمدية، في مداخلة تحت عنوان «اية مساهمة للمنظومة التربوية التعليمية والتكوينية في إدماج المهاجرين الأجانب في النسيج الإجتماعي المغربي» ، الأليات التي اعتمدتها الوزارة لإدماج ابناء المهاجرين في المنظومة التربوية المغربية. مستندا في ذلك على الإطارات المرجعية الوطنية والدولية في هذا المجال. كما استعرض المجهودات التي بدلتها نيابة التعليم بالمحمدية لتيسير تمدرس ابناء المهاجرين من خلال إحصائيات نوعية وكمية. والصعوبات التي رافقت هذه العملية والإجراءات الداعمة لإنجاح عملية الإدماج، واستهداف اكبر عدد ممكن من ابناء المهاجرين بالنيابة الإقليمية.

واعتبر الصحفي عبد الحكيم بلمداحي بجريدة الأحداث المغربية،في مداخلة حول الإعلام المغربي. اية مواكبة لمسلسل تسوية وإدماج المهاجرين» أن الإعلام كان له دور كبير في التعريف بظاهرة الهجرة في بداية تشكلها ببلادنا، ثم واكب بعد ذلك عملية التسوية من خلال متابعة أعمال اللجان الإقليمية والأنشطة المنظمة من طرف مختلف الفاعلين منذ انطلاق عملية التسوية. وأكد أن دور الإعلام يبقى هو الإخبار والتحسيس بظاهرة الهجرة. والح على ضرورة تاهيل الموارد البشرية في المجال الصحفي من اجل تناول موضوع الهجرة بكيفية مهنية وحقوقية.

وعن المجتمع المدني المغربي..أي انخراط وتتبع وتقييم لعمليتي التسوية والإدماج « قالت ذة. مليكة الزاكي، فاعلة جمعوية وعضواللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الدار البيضاء / سطات. أن هذا الانخراط يجد مرجعيته في المقتضيات الدستورية والمواثيق والمعاهدات الدولية في مجال حقوق الإنسان في بعدها الكوني. و اعتبرت أن الجمعيات التي واكبت عملية التسوية داخل اللجان الإقليمية كانت متنوعة في مجالات تدخلها، مما انعكس إيجابا على دراسة الطلبات التي عرضت امام اللجان. وان الرهان اليوم امام المجتمع المدني هو تتبع الطلبات التي تم رفض تسويتها انطلاقا من مقاربة حقوقية.

نظام الحالة المدنية تعترضه العديد من الإكراهات من بينها حصول ولادات من مهاجرين دون التوفر على الوثائق اللازمة لتسجيل هذه الولادات

وفي اخر مداخلة حول «حقوق المهاجرين الأجانب المتواجدين بالمغرب في علاقة بنظام الحالة المدنية المغربية»، قال ذ. عبد الرحيم حليلون، ضابط الحالة المدنية بالمحمدية . أن نظام الحالة المدنية تعترضه العديد من الإكراهات من بينها حصول ولادات من مهاجرين دون التوفر على الوثائق اللازمة لتسجيل هذه الولادات. ووقوع وفيات في صفوف المهاجرين السريين مع ما يمكن ان يسببه ذلك من صعوبات اثناء التشطيب عليهم في سجلات الوفيات. ومقترحا مجموعة من التوصيات ذات بعد إداري وقانوني واجتماعي لتجاوز هذه الإكراهات.

وقد حضر اشغال هذا اليوم الدراسي الذي خلص إلى العديد من المقترحات والتوصيات، ما يقارب 200 مشارك ومشاركة يمثلون شركاء الشبكة ومدراء مؤسسات تعليمية ومفتشون ومدرسون. وممثلون عن جمعيات المهاجرين المقيمين بالمغرب والنسيج الجمعوي المحلي وطلبة وإعلاميون وفعاليات سياسية ومدنية ونقابية محلية.

ومن المعلوم أن اللقاء الدراسي يدخل في إطار الشراكة بين شبكة الفضاء الحر للمواطنة والتكوين، والتنمية بالمحمدية، والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان بالمغرب و الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة وبتعاون وتنسيق مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الدار البيضاء / سطات، والنيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية بالمحمدية من أجل إثراء النقاش العمومي حول مقاربات جديدة لإعمال السياسة الجديدة للمغرب في مجال الهجرة واللجوء.

ولتحقيق هذه الأهداف فقد سطرت الشبكة برامج وأنشطة في مختلف المواقع المعنية بالمشروع وهي من المحمدية / الدار البيضاء / الجديدة وسطات، تهم تنظيم ندوات و لقاءات تواصلية وقوافل تربوية وتظاهرات فنية ورياضية، بالإضافة إلى العمل على تاهيل وتكوين 20 مرشحة ومرشحا من حاملي أفكار مشاريع لإنجاز مقاولاتهم الخاصة والراغبين في خلق فرص للتشغيل الذاتي.

الهجرة غير النظامية كانت دائما موضوعا للنقاش العمومي. وذلك لما تثيره م مشاكل اقتصادية واجتماعية وقافية نظرا للتراكم الذي عرفه في مجال تدبير الهجرة غير النظامية فوق أراضيها

من أشغال الندوة

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

لقاء تكويني للأطر التربوية لولوج مناصب المسؤولية بنيابة طنجة أصيلة والفحص آنجرة

31/087

نيابة : طنجة - أصيلة

تم تنظيم بنيابة طنجة-أصيلة يوم الخميس 26 مارس 2015 لقاء تكوينا لتفعيل القطب الإقليمي لتدبير النوع " سبارطيل " نيابة طنجة أصيلة و الفحص انجرة ،حول موضوع "التربية على حقوق الإنسان وإدماج مقاربة النوع" ،و ذلك في إطار الشراكة القائمة بين الأكاديمية الجهوية للتربية و التكوين لجهة طنجة تطوان و اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، وقد استفاد من التكوين 15 إطارا تربويا من النساء من نيابة طنجة-أصيلة و 9 أطر من نيابة الفحص انجرة موزعات على الأسلاك الثلاثة الابتدائي والإعدادي والتاهيلي، يشتغلن بالوسط الحضري والقروي.

وقد تكلفت بتاطير هذا اللقاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ممثلة في الأستاذة شمس الضحى البوراقي، خبيرة في المابين ثقافي والتواصل ومقاربة النوع.

وتم افتتاح هذا اللقاء بكلمة السيد النائب الإقليمي لنيابة طنجة-أصيلة السعيد بلوط الذي أكد على الدور الأساسي و المحوري للمرأة الإطار التي تتميز في عملها بالجدية و المسؤولية ،و تساهم بفعالية في تنمية البلاد، واعتبر مبدا المناصفة مدخل لإقرار إنصاف المرأة للولوج لمناصب المسؤولية في إطار الاستراتيجية الوطنية الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين .

فيما ثمن رئيس مصلحة الشؤون التربوية عبد الإله الفرازي هذا اللقاء التكويني الذي يتضمن وحدات تكوينية هادفة تتمحور حول مفهوم النوع الاجتماعي " الجندرة " ،و سبل تحقيق مبدا المناصفة لولوج المرأ لمناصب المسؤولية .

كما ذكرت السيدة المنسقة الإقليمية لفريق تدبير النوع " سبارطيل " هناء الجعدوني بالسياق الذي ياتي فيه هذا التكوين وبكونه يندرج في الخطة الجهوية لإدماج النساء في مناصب المسؤولية مما يتطلب تعزيز قدراتهن بالتكوينات المستجيبة لحاجياتهن المعرفية والتدبيرية لولوج مناصب اتخاذ القرار.

من اللقاء التكويني

وفي كلمتها ذكرت السيدة المكونة شمس الضحى البوراقي بالإحصائيات التي لا زال المغرب للأسف يتذيل فيها مؤشرات التنمية البشرية ومؤشرات المساواة بين الجنسين مما يستدعي التفاف الجميع حول مشروع مجتمعي مبني على أسس ثقافة حقوق الإنسان وإدماج مقاربة النوع.

و قد شمل اللقاء التكويني ثلاث محاور أولا الكشف عن الوضعية الراهنة من خلال تمثلات الحاضرات التي تركز على غياب المساواة وتكافؤ الفرص وضرورة تجاوزها عن طريق التربية داخل الأسرة وداخل المدرسة.

وعززت الأستاذة تعقيبها بتقديم عرض حول التطور الذي عرفته المرأة المغربية من ثلاثينات القرن الماضي إلى غاية سنة 2000.

ثم عملت الحاضرات على مقاربة مفهوم النوع الاجتماعي وتبين من خلال أعمال الورشات أن هنالك دور إنجابي للمرأة ودور إنتاجي للرجل وادوار اجتماعية تختلف حسب الحيز الخاص الذي تشغله المرأة والمجال العمومي الذي يهيمن عليه الرجل. كما تم التطرق لعدم المساواة في الولوج للثروة رغم كون المرأة الحضرية والقروية هي محور الأسرة، وحذرت السيدة الخبيرة من إعادة إنتاج نموذج آخر للتسلط من طرف المرأة ودعت لتبني مقاربة تشاركية في تدبير الحياة العامة والخاصة.

وتم الختم بملامسة خارطة الطريق نحو المساواة تعتمد آليات مقاربة النوع والتي تتلخص في تمكين النساء وتعزيز قدراتهن، من خلال التمييز الإيجابي ، تكافؤ الفرص، المناصفة، والتعامل الفارقي من أجل تحقيق المساواة.

ANNAHAR AL MAGHRIBIA

الحركة النسائية تعتبر رفع التجريم عن الإجهاض ضرورة ملحة

دعت إلى إخراجه من خانة الباب الخاص بالأخلاق وتغيير تبويبه في القانون الجنائي

2/3338

لكبير بن لكريم

اعتبرت الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب أن رفع التجريم عن الإجهاض الطبي ضرورة ملحة، وشددت في ظل النقاش العمومي الذي يعرفه المغرب حول الإجهاض على ضرورة تحيين فصول القانون الجنائي المرتبطة به انطلاقا من اهتمامها بالموضوع واشتغالها عليه وخاصة من خلال الدراسة التي ساهمنا في إنجازها، سنة 2008، بمعية الجمعية المغربية للدفاع عن حقوق النساء بخصوص القانون الجنائي إثر فتح ورش إصلاحه والتي تلاها تأسيس ربيع الكرامة، كتحالف يعمل من أجل إصلاح التشريعات التمييزية منذ 2010.وبدعت الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب في بلاغ لها تتوفر النهار المغربية على نسخة منه ، إلى مراجعة التبويب الذي يضع الإجهاض في الباب الخاص بالأخلاق والحفاظ على نظام الأسرة ورفع التجريم عن الإجهاض الطبي، و تجريم الإجهاض السري، فضلا عن توفير الشروط الحمائية للنساء، مهما كان وضعهن العائلي وتمكين النساء من كل الخدمات الصحية والتكفل بهن.

وأضافت الجمعية أنها وضعت ملف الإجهاض بين يدي كل من وزير العدل والحريات ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وأطلاق مسار التشاور مع الجمعيات العاملة في المجال لخطوة إيجابية نحو تعزيز حقوق النساء والانخراط في المنظومة الكونية لحقوق الإنسان والاستفادة من تجارب الدول التي قننت الإجهاض وأرست أسس حماية النساء من مآسي الإجهاض السري.

وبدعت الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب تعزيزا لمطالب تحالف ربيع الكرامة الذي يعتبر مكونا من مكوناته،الحكومة إلى الالتزام بالمقتضيات المتضمنة في المواثيق الدولية التي تنص على حرية المرأة في اتخاذ القرار بشأن قبول أو رفض الأمومة، وأوان الحمل وعدد أطفالها والفاصل بين الطفل والذي يليه، وعلى حماية صحتها الجسدية والنفسية والعقلية ومراعاة وضعها الاجتماعي والاقتصادي.

وإلى ذلك فقد حملت الجمعية الحكومة مسؤوليتها بخصوص التربية الجنسية تربية وإعلاما ووضع خطط للوقاية من الحمل غير المرغوب فيه وتوفير خدمات الولادة من دون مخاطر، مع اعتبار الإجهاض الطبي الآمن جزءا لا يتجزأ من الخدمات الصحية العمومية، شددت على تغيير القوانين التمييزية ذات الصلة تغييرا جذريا ومتكاملا بحيث يتلاءم مع منطوق الدستور والتزامات المغرب الدولية.

وقفة احتجاجية نسائية

بيرو: وضع نموذج مغربي للتعددية الثقافية مبني على التمازج الثقافي

المنتدى الثاني للهجرة يبحث رؤية توافقية لتدبير الاختلاف الثقافي

ممثل اليونسكو: السياسة الجديدة للهجرة بالمغرب مبادرة شجاعة

9044/2-1

(كرتوش)

عزيزة الغرفاوي

نظمت الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، أمس الثلاثاء، بالرباط الدورة الثانية للمنتدى السنوي للهجرة، بعنوان "تحديات التعددية الثقافية ورهانات الاندماج".

ويهدف المنتدى، حسب المنظمين، إلى صياغة رؤية توافقية حول تدبير الاختلاف الثقافي، ووضع خارطة طريق لتقوية التمازج الثقافي المرسخ أصلا في المجتمع المغربي، وبحث علمي يكشف التعددية اللغوية، الثقافية والدينية، كمصدر لعظمة الحضارات، من أجل تقييم نقدي لتجارب دول ذات تقاليد هجرية كبيرة.

وقال أنيس بيرو، المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج، إن "بلادنا تسعى إلى وضع سياسة عمومية ونموذج مغربي للتعددية الثقافية، مبني على التمازج الثقافي، وعلى الاختيارات السياسية والالتزامات الدولية للمغرب"، مشيرا إلى أن الوزارة تعمل من أجل وضع آليات تبادل وتقاسم ونشر القيم المتعلقة بالعيش المشترك، لحماية المجتمع المغربي من الانغلاق وكره الآخر.

وأفاد الوزير، في الجلسة الافتتاحية للمنتدى، أن المغرب اختار اعتماد "مقاربة إنسانية في سياسته الجديدة للهجرة، لقيت إجماعا من قبل كل الفاعلين الوطنيين، وتنويها من طرف مختلف الحلفاء والشركاء الدوليين، وهي مقاربة تنبني على الإنسان وليس انتمائه أو معتقده"، مشيرا إلى أن سياسة الهجرة انبنت على مبادئ حقوق الانسان الشاملة، وعلى التشاور والشراكة.

وتحدث عن معالجة أغلب ملفات طلب تسوية الوضعية القانونية، وإطلاق ورش كبير للإصلاح القانوني، واستكمال ثلاثة مشاريع قوانين حول اللجوء والهجرة ومكافحة الاتجار في البشر، توجد قيد المصادقة. كما تطرق إلى برنامج للإدماج يغطي الجوانب التربوية والثقافية والصحية، وجانب التكوين المهني فضلا عن برنامج للدعم الإنساني.

من جهته، قال محمد أمين الصبيحي وزير الثقافة، إن "الدولة يجب أن تعمل على استيعاب التعابير الثقافية الوافدة بما يلزم من دعم، وإبراز ملامحها الفكرية والقيمية والإبداعية ضمن السياسة العامة المعتمدة، في إطار تثمين التنوع الثقافي لمجمل الروافد المشكلة للشخصية المغربية في مختلف أبعاد التنمية الثقافية والفنية، سعيا لاستثمار هذا التنوع بالشكل الأمثل ضمن دينامية التنمية الاقتصادية والسياسية والسوسيوثقافية العامة".

ودعا الوزير إلى بذل جهود كبيرة في مجالات التحسيس والتواصل مع المهاجرين الأجانب، خصوصا الأفارقة، عبر مختلف وسائط التنشئة والتكوين والتاطير، لجعلهم ينخرطون بشكل أفضل في مختلف مناحي الحياة العامة في جو من التبادل الثقافي السلس مع باقي التعابير الثقافي الوطنية الأخرى.

إما إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فتوقف عند النقط المشتركة بين المغرب وإسبانيا في الهجرة، باعتبارهما جارين وشريكين. مشيرا إلى أنهما وقعا على التزامات دولية متعلقة بالهجرة، لم توقع عليها العديد من البلدان المستقبلة للهجرة.

وقال اليزمي إن التعددية الثقافية يمكن أن تكون مصدر غنى، كما يمكن أن تكون مصدرا للتوتر في بعض البلدان المستقبلة للهجرة، غذ يمكن استغلال قضية الهجرة في المعارك الانتخابية. من جهتها، أبرزت مارينا ديل كورال تيليز، الكاتبة العامة للهجرة بإسبانيا، أن التنوع الثقافي يمثل رأس مال لا مادي حددته منظمة اليونسكو من التراث العالمي، مشيرة إلى أن التعدد الثقافي يعتبر ترانا إنسانيا يجب الإقرار به، لما فيه من فائدة للأجيال القادمة. وأكدت على أهمية النهوض بالتعددية الثقافية في إطار سياسة الاندماج، كرهان كبير في عالم اليوم. وأضافت أن التعدد الثقافي أساسي للسلم والاستقرار والتنمية، معتبرة أن على الحكومات أن تبرز أهمية التعدد الثقافي من خلال سياسات وبرامج متكاملة.

ونوه ممثل اليونسكو للمنطقة المغاربية، مايكل ميلوارد، بجهود المغرب في مجال الهجرة، معتبرا أن السياسة الجديدة للهجرة وتسوية الوضعية القانونية للأجانب المقيمين فيه مبادرة شجاعة.

الاتحاد الأوربي يطلب نموذج التأهيل الديني المغربي

اليزمي ينتقد الاستغلال الانتخابي للمهاجرين بأوربا ويوصي بمشاركتهم السياسية بالمغرب

3/4/15

تتجه دول الاتحاد الأوربي إلى طلب نموذج المغرب في تأهيل الحقل الديني، لتفادي سقوط الأوربيين، والجيل الثالث من المهاجرين، وأبناء الزيجات المختلطة في براثن التطرف والغلو الديني.

وأكدت مصادر «الصباح» أن الأوربيين الذين كانوا يرفضون في السابق، استقبال أئمة مغاربة، وحصر حضورهم في رمضان، غيروا مواقفهم خوفا من استقطاب متنام لتيارات الجماعات الدينية الإرهابية، مثل تنظيم «داعش» الذي يضم 5 آلاف أجنبي، و80 جنسية في سابقة أولى في تاريخ الاستقطاب الإيديولوجي لمذهب أو عقيدة أو تيار فكري. وأضافت المصادر أن دولا أوربية ستسرل مسؤوليها إلى المغرب في غضون الأشهر المقبلة، لتوقيع اتفاقيات أو تنفيذ أخرى، تهم الاستفادة من خدمات المغرب في مجال تأهيل الحقل الديني، لتكوين الأئمة والمرشدين، والمرشدات في معهد محمد السادس، الذي شيده الملك، أخيرا، في مدينة العرفان بالرباط ، والمبني على نشر فكر التسامح والانفتاح، وعلى تملك العقيدة الأشعرية والمذهب المالكي والتصوف السني، في إطار من التنوع الثقافي والفكري، وبث قيم الإسلام المعتدل.

وانتقد إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الدول الأوربية التي تتلاعب بملف المهاجرين، وتستغله أحزابها في المزاهدة السياسية، لاستقطاب أصوات، وتبرير مواقف معينة.

وأكد اليزمي، في معرض حديثه في لقاء رعته الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، بالرباط، أمس (الثلاثاء)، أن الدول الأوربية عليها تفادي استغلال المهاجرين ورقة انتخابية، والنظر إليهم كتلة بشرية منتجة، وجب إدماجها في النسيج المجتمعي.

وأوصى اليزمي المغرب وإسبانيا بإشراك المهاجرين في الانتخابات المحلية، لأن دستورهما يتضمنان مقتضيات تنص على حقوق المهاجرين في اختيار من يمثلهم في المجالس الترابية، مضيفا أن التنوع الثقافي هو مصدر ثراء لإغناء حضارة البلد المستقبل، داعيا حكومتي البلدين إلى تمتيع المهاجرين بكافة حقوقهم الاقتصادية.

ومن جهتها، قالت مارينا ديركورال طبليس، المسؤولة الإسبانية عن المهاجرين إن 230 مليون شخص يقيمون حاليا خارج بلدانهم في العالم، ما كان له أثر إيجابي على اقتصاديات البلدان المستقبلة، وعلى التي صدرتهم، من حيث الحصول على التمويلات المالية، مضيفة أن المغرب سوى وضعية 17 ألف مهاجر من دول جنوب الصحراء، وإسبانيا تشغل 100 ألف مهاجر متحدر من 150 بلدا، إذ يشكل المغاربة الجالية الأولى الأجنبية. واقترحت ديركورال اعتماد مقاربة متنوعة تتمثل في صقل مهارات المهاجر، واحترام قيمه الثقافية ودمجها وسط المجتمع، وتقديم الخدمات الاجتماعية في إطار مبدأ الحقوق والواجبات، ما يؤدي إلى سيادة التنوع الثقافي، وإغنائه في تلاقح مستدل، مضيفة أن إحداث شركات صغرى ومتوسطة، يحقق الاندماج، من قبيل التربية وتعلم لغة البلد الاستقبال.

واستغرب مايكل ميلوارد، ممثل منظمة اليونسكو في المنطقة المغاربية، من محاصرة الهجرة البشرية وحركيتها، والسماح فقط للمنتجات ورؤوس الأموال بالتنقل بسهولة، علما أن الموارد البشرية هي من تصنع وتنتج وتحقق الأرباح.

ودعا ميلوارد المنتظم الدولي إلى احترام ثقافة الشعوب المتنوعة ودمجها في محيط دول الاستقبال، بدلا من استغلال هجرة الأدمغة فقط، منتقدا السياسة الحمائية لبعض الدول لمنع تدفق المهاجرين، كي تستفيد فقط شعوبها من الخيرات، كما انتقد موجة العداء والكراهية والعنصرية، حاثا الجميع على تغيير سياستهم حول المهاجرين. وأكد أنيس بيرو، الوزير المكلف بمغاربة الخارج وشؤون الهجرة، أن حماية التنوع الثقافي والتعدد الديني، تدعم قوة بلد الاستقبال، وتبعد شبح العنصرية، مشيرا إلى أن المغرب قدم مقاربته الجديدة، التي أدت إلى دمج المهاجرين بفعل برامج تهم التعليم والتكوين المهني، وصقل المهارات . وكشف بيرو عن وجود 81 مشروعا إدماجيا للمهاجرين بين قانون، وإجراءات، لتذليل الصعوبات التي تكتنف هذه العملية الاندماجية، بالنسبة إلى الذين تمت تسوية وضعيتهم ضمن نموذج عربي إفريقي، أثار إعجاب الجميع، ويهم الحفاظ على كرامتهم في منظومة الشغل.

أمير المؤمنين يتوسط أئمة ومرشدين أمام معهد محمد السادس (ماب)

أحمد الأرقام

جمعية تطالب برفع التجريم عن الإجهاض

3/4652

أكدت الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، في سياق النقاش العمومي الذي يعرفه المغرب حول الإجهاض، وضرورة تحيين فصول القانون الجنائي المرتبطة به، ضرورة الإسراع برفع التجريم عن الإجهاض الطبي. ودعت الحكومة في هذا الصدد إلى الالتزام بالمقتضيات المتضمنة في المواثيق الدولية التي تنص على حرية المرأة في اتخاذ القرار بشأن قبول أو رفض الأمومة، وأوان الحمل وعدد أطفالها، والفاصل بين الطفل والذي يليه، وعلى حماية صحتها الجسدية والنفسية والعقلية ومراعاة وضعها الاجتماعي والاقتصادي. وشددت الجمعية على ضرورة تحمل الدولة مسؤوليتها المرتبطة بخصوص التربية الجنسية، تربية وإعلاما، ووضع خطط للوقاية من الحمل غير المرغوب فيه وتوفير خدمات الولادة من دون مخاطر، واعتبار الإجهاض الطبي الآمن جزءا لا يتجزأ من الخدمات الصحية العمومية، داعية إلى تغيير القوانين التمييزية ذات الصلة تغييرا جذريا ومتكاملا، حيث تتلاءم مع منطوق الدستور والتزامات المغرب الدولية.

يذكر أنه سبق للجمعية أن اشتغلت على موضوع الإجهاض، منذ 2008، من خلال الدراسة التي ساهمت في إنجازها، خلال السنة ذاتها بمعية الجمعية المغربية للدفاع عن حقوق النساء، وهمت أساسا القانون الجنائي، إثر فتح ورش إصلاحه والتي تلاها تأسيس ربيع الكرامة، كتحالف يعمل من أجل إصلاح التشريعات التمييزية منذ 2010، إذ كان موضوع الإجهاض من أبرز الملفات الموضوعاتية، التي حظيت بالاهتمام على اعتبار ملحاحية الجواب على الواقع اليومي لمئات الفتيات والنساء اللواتي يعانين من الإجهاض السري، أو يدفعن حياتهن ثمنا لانعدام الشروط الطبية الضرورية.

وفي السياق ذاته، وضعت الجمعية مقترحات لتعديل القانون الجنائي، في شقه المتعلق بالإجهاض تمس تبويبه ومضمونه واقترحت بصدده العديد من التعديلات، أهمها ضرورة مراجعة التبويب الذي يضع الإجهاض في الباب الخاص بالأخلاق والحفاظ على نظام الأسرة، مع رفع التجريم عن الإجهاض الطبي وتجريم الإجهاض السري، علاوة على توفير شروط الحماية للنساء مهما كان وضعهن العائلي وتمكينهن من كل الخدمات الصحية والتكفل بهن.

إلى ذلك، اعتبرت الهيأة الحقوقية أن وضع ملف الإجهاض اليوم بين يدي كل من وزير العدل والحريات ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وإطلاق مسار التشاور مع الجمعيات العاملة في المجال، خطوة إيجابية نحو تعزيز حقوق النساء والانخراط في المنظومة الكونية لحقوق الإنسان والاستفادة من تجارب الدول التي قننت الإجهاض وأرست أسس حماية النساء من مآسي الإجهاض السري.

هجر المغلي

أزمة بين حصاد واليزمي بسبب المهاجرين

4652/1-2

الداخلية أنهت عملية تسوية وضعية الأجانب دون مباركة مجلس حقوق الإنسان

رصد فارق كبير بين أرقام الداخلية وأخرى للمجلس حول الحصيلة

كشف حفل تقديم تقرير تقييمي لعملية تسوية الوضعية القانونية للأجانب بالمغرب، تفاصيل أزمة صامتة، بين الحكومة، وأساسا وزارة الداخلية، وبين المجلس الوطني لحقوق الإنسان، منذ يوليوز الماضي، بسبب إعلان الحكومة عن انتهاء حملة التسوية في دجنبر الماضي، دون مباركة مسؤولي المجلس.

وأظهرت معطيات كشفتها أمينة بوعياش، رئيسة الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، أول أمس (الاثنين)، لمناسبة الإعلان عن التقرير المنجز بتعاون مع مجموعة «كاديم» لمناهضة العنصرية ومرافقة الأجانب، أن وزارة الداخلية أعلنت انتهاء حملة التسوية، في وقت لم يتم فيه بعد البت في 9000 طعن في رفض التسوية، من قبل اللجنة الوطنية للطعون، التي يترأسها المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأرجعت المعطيات ذاتها سبب عدم البت في تلك الطعون، إلى عدم تمكن المجلس الوطني لحقوق الإنسان من عقد اجتماعات اللجنة، التي يعود تاريخ أول وآخر اجتماع لها إلى يوليوز الماضي، على خلفية عدم استجابة أعضائها من مسؤولي وزارة الداخلية ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون، والوزارة المنتدبة في شؤون الهجرة والمغاربة المقيمين بالخارج، لدعوات المجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل انعقادها.

ويظهر أن الأزمة بين الداخلية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان كانت لها ارتدادات على عملية التنسيق بينهما، في تسوية أوضاع المهاجرين، عندما رصد التقرير الأخير وجود فارق بارز، بين الأرقام المعلن عنها من قبل وزارة الداخلية عن أعداد الذين سويت أوضاعهم (17916 من أصل 27332 طلب تسوية)، ورقم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي حدد عددهم في 16180 من أصل 27 ألفا و130 طلبا.

ورغم أن المهاجرين الذين طعنوا لدى اللجنة الوطنية للمتابعة والطعون، في رفض طلبات تسوية أوضاعهم من قبل المكاتب المحلية، لا يعرفون مصيرها رغم مرور أربعة أشهر على انتهاء العملية برمتها، إلا أن التقييم المعلن عنه للعملية من قبل الفدرالية الدولية ومجموعة «كاديم»، لم يكن سيئا.

وفي هذا الصدد، لفت التقرير إلى أن نتائج الحملة مشجعة، وأظهرت إرادة في السير قدما، رغم عودة الهاجس الأمني، والمتجسد في حملات التوقيف ومداهمة بعض حصون المهاجرين، مباشرة بعد ندوة وزيري الداخلية عن حصيلة عمليات التسوية، في فبراير الماضي.

وأبرز التقرير، على مستوى نسب الاستجابة لطلبات التسوية بناء على المعايير والشروط المفروضة من قبل الحكومة، أن أكبر المستفيدين هم الذين أثبتوا إقامتهم بالمغرب منذ خمس سنوات، فبلغت نسبة الاستجابة لطلباتهم 64 في المائة، يليهم الذين يتوفرون على عقود شغل سارية المفعول لأكثر من سنتين بنسبة 4 في المائة.

امحمد خيي

التتمة في الصفحة 2

يأتي بعد أولئك، المتزوجون من مغربي أو مغربية بنسبة 2 في المائة، ثم المقترنون بشريك أجنبي مقيم بصفة قانونية في المغرب بنسبة 1 في المائة، والنسبة ذاتها لذوي شرط المرض المزمن أما الذين يتوفر فيهم أكثر من واحد من تلك الشروط فبلغت نسبتهم 3 في المائة.

وكشف التقرير في رصده لنسب الاستجابة للطلبات بناء على الجنسية، حضورا أكبر للسينغاليين، بنسبة 27 في المائة، يليهم السوريون بنسبة 18.4 في المائة، والنيجيريون بنسبة 8 في المائة، ثم الإفواريون بنسبة 6.4 في المائة، وبعدهم الغينيون بنسبة 5.9 في المائة، والحاملون للجنسية الكونغولية بنسبة 5.8 في المائة، والماليون بنسبة 4.8 في المائة، وأخيرا الكاميرونيون والفيليبينيون بنسبة 3.9 في المائة و3.4 في المائة على التوالي.

وأظهر التقرير، أن نسب الاستجابة للطلب حسب المدن، جعل العاصمة الرباط في الصدارة، بنسبة 27.4 في المائة، متبوعة بالبيضاء بنسبة 18.6 في المائة، تليهما طنجة-أصيلا بنسبة 8.7 في المائة، ووجدة بنسبة 5.5 في المائة، ثم مراكش بنسبة 4.6 في المائة والعيون بنسبة 3 في المائة، وأخيرا سلا بنسبة 2.3 في المائة.

امحمد خيي

9970/5

حملة تحسيسية أولى بالعيون حول الولوجيات

■ خصصت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون السمارة يوم الاثنين 30 مارس الجاري، استقبالا مميزا للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة،في إطار الحملة الأولى حول الولوجيات،التي نظمتها جمعية مساندة الأشخاص المعاقين بالعيون، لتحسيس المؤسسات العمومية،بأهمية المشاركة الاجتماعية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

وقد تفاعلت اللجنة بشكل إيجابي مع هذه الحملة، بغية التحسيس بالحق في الولوجيات،ويحظى ذوي الاحتياجات الخاصة،بالدعم الكامل من اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون/السمارة، وباهتمام خاص،من رئيس اللجنة السيد محمد سالم الشرقاوي،والذي عمل جاهدا لخلق آليات من أجل تفعيل دور ذوي الاحتياجات الخاصة،لدمجهم في المجتمع و لمساعدتهم في التغلب على المعوقات التي تواجههم محليا، وتقدم اللجنة التأهيل والرعاية والعديد من الخدمات والبرامج والمبادرات من أجل الارتقاء بالجوانب التربوية والاجتماعية والنفسية والجسدية لهم . و كان محمد سالم الشرقاوي من المسؤولين الأوائل الذين رسخوا مجموعة من المفاهيم الكونية محليا ،لتكون اللبنة الأولى في التعامل معهم،من قبيل أن هذه الفئة هي من ذوي الاحتياجات الخاصة و ليست من فئة المعاقين و لا ينظر لهم من هذه الزاوية.

د-ل

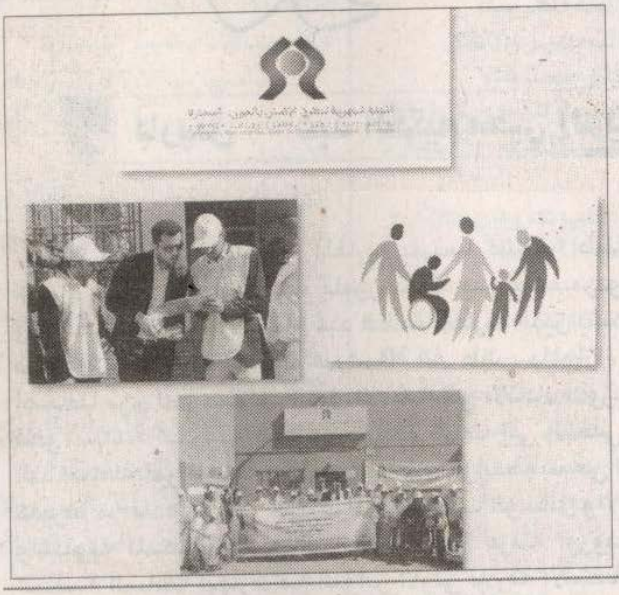

اليزمي يدعو إلى تمكين مهاجري جنوب الصحراء من حقّ التصويت

هسبريس – أيوب الريمي (صورة منير المحيمدات
الثلاثاء 31 مارس 2015 - 21:15

قدم **ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، تصوره لطريقة إدماج المهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء في المجتمع المغربي، إذ ينبغي منح المهاجرين القادمين من دول إفريقيا جنوب جميع حقوقهم الاجتماعية والثقافية، وبأن "يكونوا متساوين في الحقوق الاقتصادية مع المواطنين المغاربة".

وبعد تحقيق هذه المساواة يقترح اليزمي منح المهاجرين الحق في المشاركة السياسية، "نحن في المجلس نتبنى موقفا يساند منح المهاجرين حق المشاركة السياسية"، وفق تصريحه وذلك خلال الكلمة التي ألقاها بمناسبة افتتاح المنتدى السنوي للهجرة اليوم بالرباط.

ولأن اليزمي يعلم أن المشاركة السياسية للمهاجرين مازالت تعتبر من الملفات التي تحتاج إلى نقاش سياسي واسع، فقد أكد أن العمل يجب أن ينصب أولا على تمكين المهاجرين من جميع حقوقهم الاجتماعية والاعتراف بحقهم في الاختلاف الثقافي، داعيا المجتمع المدني إلى أن يكثف من جهوده لبلوغ هدف "تحقيق اندماج حقيقي للمهاجرين في النسيج الاجتماعي المغربي".

وتأسف رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لامتناع عدد من الدول الأوروبية عن المصادقة على الاتفاقية الدولية للمهاجرين، والتي كانت ستمكن العديد من المغاربة المهاجرين من التمتع بالعديد من الحقوق، مضيفا في الوقت ذاته بأن المغرب قد صادق على هذه الاتفاقية "والآن يجب تفعيلها على أرض الواقع".

واختار اليزمي، الحديث عن أغنية "حك ليلي نيفي" الشهيرة، كمدخل للحديث عن محاربة العنصرية في المغرب، إذ وصفها بالطريقة "المبدعة لمواجهة العنصرية ضد المهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء".

وأكد المتحدث على أن هذه الأغنية التي جمعت بين شباب مغاربة ومهاجرين تبشر بأن "مستقبل إدماج المهاجرين بالمغرب سيكون مشرقا"، مضيفا بأن التنوع الثقافي هو "مصدر غنى للمغرب" المعروف أصلا بتنوع روافده الثقافية، كما أن الدستور نص على التنوع الثقافي للمغرب، "وهو ما يسهل عملية إدماج المهاجرين في النسيج الثقافي المغرب" وفق تعبيره.

وعبر اليزمي عن امتعاضه من تحول التنوع الثقافي إلى مصدر "للتوتر في العديد من المجتمعات" بما فيها المجتمعات الغربية، بل أكثر من هذا تحول ملف التنوع الثقافي إلى ملف "للاستغلال السياسي" من طرف بعض الفاعلين السياسيين الأوروبيين الذين اتخذوا من الاختلاف الثقافي لبعض المهاجرين وسيلة للهجوم عليهم، "ومع الأسف نتائج هذا الاستغلال تكون وخيمة على المجتمع"، يقول رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

http://www.allpress.pro/communaute/301285/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%AA%D9%85%D9%83%D9%8A%D9%86-%D9%85%D9%87%D8%A7%D8%AC%D8%B1%D9%8A-%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D9%86-%D8%AD%D9%82%D9%91-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B5%D9%88%D9%8A%D8%AA.html

http://www.hespress.com/societe/259604.html

الجدران، قبل طمسها بالصباغة.

1-731

■ دعا مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، قادة جميع الأحزاب السياسية إلى اجتماع سيعقده معهم بمقر الوزارة يوم 7 أبريل الجاري، وسيخصص لمناقشة موضوع «تقنين الإجهاض». وأوضحت مصادر من الوزارة، أن الرميد سيطلب من الأحزاب السياسية تسليمه مقترحاتها ومواقفها من موضوع الإجهاض، بهدف خلق إجماع سياسي، قبل إدخال التعديلات على القانون الذي سيسمح بتقنين الإجهاض في بعض الحالات المحدودة فقط. وسيعرض القانون للدراسة والمصادقة على البرلمان، وسيكون هذا أول اجتماع للأحزاب السياسية حول «الإجهاض» بعد استقبال الملك محمد السادس لكل من وزير العدل والحريات، ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، أحمد التوفيق، وإدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، من أجل بلورة تصور حول الموضوع.

لا شئ سيتغير ..عودة العبث من جديد

الحسين بوحريكة
31 مارس 2015 - 23:54

لا شئ مفهوم في سياسة تتسم بالعشوائية والتخبط.. في إدارة ملفات حساسة ومصيرية ..في زمن ملغوم إقليميا ودوليا ، وموجب الحديث هنا عن إزدواجية الخطاب والتردد ، والوعود ، ونكثها ، ووجود وجوه لا تساعد في الإنتقال من مرحلة إلى أخرى بحكم مواقفها من الديمقراطية ، والتغيير ، والتداول السلمي على السلطة ، ومحاربة الفساد والإستبداد ، والتسلط ، والتطرف وغيرها ...، يظهر نقيض الخطاب الإعلامي للدولة في الفعل الممارس على أرض الواقع حيث الهجوم على الحريات الأساسية بشكل متصاعد ، ومحاولة شيطنة العمل الحقوقي بغية محاصرته بإعتباره مساهما أساسيا في التغيير نحو بناء مؤسسات لا يتحكم فيها شخص بعينه ، وتكون قادرة على محاسبة كل شخص خلّ واجبه ، وهوطموح لا يتقادم مع الزمن بل مطلبا ملحا وأساسيا لكل فئات الشعب من الفلاحين إلى العمال إلى المهنيين ، إلى الطلبة ، إلى البسطاء في البوادي والمدن ، فالمتتبع للإعلام الرسمي سيحس بوجع الرأس من كثرة المصطلحات التي يتداولها هذا الإعلام اليتيم وخاصة مفهوم " دولة الحق والقانون " وهو الوجع الذي يتعاظم في تلك البرامج الحوارية التي تستضيف بعض النخبة المؤشر عليها من قبل المخزن أو المقبولة لديه وهذا ليس عيبا ، لكن العيب أن تكون ببغاوية في التفكير وأن تحاول تغطية الماء بالغربال ، فلا هدوء في الشارع مهما سوقوا نقيضه لأنه الهدوء الذي يسبق العاصفة ، وكل التصرفات توحي أن العمق يغلي فقد وصل السيل الزبى هذا في كل المناطق بدون إستثناء ، ودرجته عالية في الصحراء بحكم ممارسات أكثر قسوة في التعامل مع هذه المنطقة ، والشمس لا يحجبها الغربال فالمنتدى الإستثماري الخاص بالصحراء لن تكون له قيمة لأن القرار السياسي الرسمي لم يتغير وأن ملف الصحراء لا زال في قبضة وزارة الداخلية ، وهذا يعني أن الذي يحكمه هو الخيار الأمني " عقلية رجل الأمن لا يمكن تغييرها بمنتدى " والتجارب السابقة كثيرة فقد تكلف **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** ، ولجانه الجهوية على تنظيم دورات تكوينية لرجال الأمن في مجال إحترام حقوق الإنسان أثناء التعامل مع الحركات الإحتجاجية ، ولا شئ تغير .. ثم ألزمت الدولة مختلف الوزارات بضرورة التعامل بإيجابية مع شكايات المواطنين وجوابهم في أقل من ثلاث أشهر وهوالأمر الذي ظهر نقيضه.. و خلال أشغال المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي وورقته التأطيرية لشكل التنمية ، وتوصياته بضرورة إشراك الفعاليات المدنية في تدبير شؤونهم وفق أحكام الدستور الذي ينص في فصله 136" تعتمدالجماعات المحلية آليات الديمقراطية التشاركية، ومبادئ الحوكمة المفتوحة، لضمان إسهام أوسع للمواطنين والمجتمع المدني في إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية ومتابعة تنفيذها طبقا لما يضبطه القانون " بقيت حبر على ورق فقد أجمل التقريراختلالات عميقة في تدبير شؤون الصحراويين ، وحدد جهات إستفادت من الريع وتدافع عنه ، وتعتبره مكسبا ، في حين تعيش فئات كبيرة من أبناء الصحراء الفقر والبطالة ، والتهميش ..لا شئ تغير على أرض الواقع اللهم على مستوى الخطاب أو التسويق للخارج ، وهذا تحصيل حاصل ، فضعف الإرادة أو إنعدامها يهز من مصداقية الخطاب ولن يكون له معنى حقيقي ، والثقة لا تأتي على أطراف اللسان من مسؤول هنا أو هناك ، فالثقة مؤسسة تبنى وتشتد قوتها بالقانون ، فيكفي أن أذكركم أن إنعدامها تحصيل قوي لممارسات السلطة أو الدولة أو جماعات الضغط أو المخزن ، ومن يعوم في فلكهم على الأرض ، فالممارسات الحقيقية والواضحة هي أن الدولة تحارب من يحارب الفساد ، وأن المناضلين الذين قاوموه (أي الفساد) يقبعون في السجون بسبب رفضهم الإنخراط فيه ، ومثال ذلك رئيس بلدية إفني المناضل محمد الوحداني الذي إختار طريق المجابهة والرفض ، فزج به في غياهب السجون ، ورفيقه النائب المعزول محمد عصام بغية إخلاء الساحة لرموز الفساد المدعومة من جهات نافذة في الدولة ، نفس الشئ في كليميم حاضرة وادنون والجهة المستقبلية وادنون كليميم حيث تستعد الدولة لفرض واقع إنتفض ضده السكان مطالبين بمحاسبة ناهبي المال العام ، وعراهم الذي أعطى تصرحا مؤخرا يتحدث فيه عن سنة 2014 على أنها بيضاء ، وأن عجلة التنمية ستنطلق من جديد ، والتنمية في مفهومها الحقيقي رفع المستوى الإقتصادي والإجتماعي للأفراد ، وتحقيق تطلعاتهم في العيش الكريم ، وهو المفهوم الذي يختلف عن نظرة عراب الفساد بكليميم الذي تُخلف تنميته مأساة حقيقية لعائلات عديدة بحكم إنتزاع ملكية أراضيهم خارج الضوابط القانونية مما يجعلهم يتجهون نحو معارك قضائية متعبة في دولة الحق والقانون !! وهي مأساة حقيقية يعيشها سكان كليميم الذين تنتزع أراضيهم لبناء مسابح وحدائق ، ونافورات مكلفة !!! بذخ للمال العام كما جاء في تقرير المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي في مرافق لا حاجة لها ، وحاجتنا الأساسية للمستشفيات والمدارس والمعاهد ، والجامعات ، ومؤسسات منتجة لمناصب الشغل ..، في حاجة كذلك للوضوح بدل التأجيل ، وضوح الرؤيا هذا ما نريد ، وماذا يريد صناع القرار؟ ، يجب وقف المحاكمات الصورية في حق أصحاب الرأي الحر ، ويجب تحريك مساطر المحاسبة لكل ناهبي المال العام ، ويجب التركيز على مشاكل الداخل البنيوية أما الدعاية التي تتلخص في الجملة الشهيرة " حققنا التنمية والإقلاع " ماهي إلا ماكياج لوضع متردي وهش قابل للإنفجار في كل لحظة وحين !!!

كلما إقترب شهر أبريل تكثر فيه الوعود ، ومع نكث الوعود يزداد الغضب ، لقد إتضح أن الدولة تهتم بتجميل وجه غير قابل لأن يكون جميلا بحكم تناقض الصورة المسوقة مع الفعل على الأرض ، ففي كليميم مثلا : الدولة تحارب من يحارب الفساد ، وترفع أبواقها شعار محاربة الفساد كيف يعقل هذا ؟ أم أنهم يستغبوننا ؟ كيف يمكن أن تتصور أن وآلي تم عزله لأنه رفض التوقيع على بعض الإنشاءات التي ستخلف وراءها مآسي لا يمكن جبر ضررها لا المادي ولا المعنوي !!! وحالات كثيرة يتم تداولها في كل الدورات " عائلة أهل فلان تقاضي المجلس العلاني " ، هذا بسبب توقيع سلطة الوصاية على إنتزاع أرض فلان لإنشاء مسبح في حي فقير يحتاج أبناءه إلى مدرسة أو خزانة للمطالعة أو مستوصف صحي !!!!

يحدث هذا في زمن العبث المستمر ..هذا مفهوم وواضح ، وتبدأ السنة وتنتهي ويبدأ الشهر وينتهي وتستمر حياة الناس والغضب ، والنضال الطويل ضد الفساد والأستبداد .

http://sadasahara.com/writers/7313.html

المشاركون في المنتدى الدولي حول الصحراء : التاريخ يبرز بالملموس مغربية الصحراء

العيون / فاتح أبريل 2015/ومع/ أكد المشاركون في المنتدى الدولي حول الصحراء، المنظم حاليا بمدينة العيون، أن التاريخ يبرز بالملموس مغربية الصحراء. وأوضح المشاركون خلال افتتاح فعاليات هذا المنتدى، الذي ينظمه مركز الصحراء للتفكير الاستراتيجي من 31 مارس الجاري إلى 2 أبريل المقبل، تحت شعار "الصحراء بعد 40 سنة ..."، أن الوثائق التاريخية هي أدلة مادية تثبت مبايعة القبائل الصحراوية لسلاطين المغرب. وأبرز المشاركون في هذا المنتدى، الذي تشارك فيه شخصيات سياسية وخبراء في مجال حقوق الإنسان ينتمون لعدة بلدان من بينها بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا والنرويج وفلسطين وباكستان، أن الرسائل التي كان يوجهها الملوك العلويون للولاة والخلفاء في الصحراء شكلت دليلا إضافيا على عمق الأواصر والوحدة التاريخية والسياسية التي كانت تربط المغرب بأجزائه الجنوبية. وبالمناسبة قالت الناشطة الحقوقية الأمريكية، نانسي هوف، "إن التاريخ يؤكد بالملموس أن الصحراء جزء لا يتجزأ من المغرب وحان الوقت لتمكين الصحراويين بتندوف من العودة إلى ذويهم بالأقاليم الجنوبية ووضع حد لمعاناتهم". وعبرت السيدة هوف، التي سبق لها أن قامت بزيارتين لمخيمات تندوف في إطار مهمة إنسانية، عن أسفها لما عاينته من انتهاكات جسيمة في مجال حقوق الإنسان ومن بينها الاختلاسات والمتاجرة في المساعدات الإنسانية الدولية التي تقدم لساكنة هذه المخيمات. من جهتها، أكدت الحقوقية البريطانية تانيا ويربورغ أن مصادقة الشعب المغربي على دستور سنة 2011 يؤكد أن المغرب انخرط في تجربة ديمقراطية وسوسيو-اقتصادية يحتذى بها. وأبرزت السيدة تانيا أن المرأة الصحراوية تمكنت من المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتدبير الشأن العام المحلي بفضل سن المغرب لقوانين متقدمة كالقوانين الانتخابية ومدونة الأسرة. وأشادت الحقوقية البريطانية بالمشاريع التي أطلقها المغرب بالأقاليم الجنوبية من منشآت وبنيات تحتية ومدارس ومقاولات ومنشآت صحية، مشيرة إلى أن مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تعد ورشا اجتماعيا رائدا. من جانبه أكد **رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون – السمارة** السيد محمد سالم الشرقاوي، في كلمة بالمناسبة، أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون – السمارة تضطلع بعدة مهام تشمل تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان على مستوى الجهة وتتلقى الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان. وأضاف أن اللجنة تعمل على تنفيذ برامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على الصعيد الجهوي. واختتم السيد الشرقاوي مداخلته بتقديم عرض حول دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون – السمارة والإجراءات والآليات التي تتخذها من أجل حماية حقوق الإنسان على المستوى المحلي. يشار إلى أن المنتدى الدولي حول الصحراء سيناقش، اليوم الأربعاء، عدة محاور تشمل "الصحراء قبل سنة 1976" و"الصحراء في الوقت الراهن" و"الصحراء والآفاق"، كما سيتم تنظيم موائد مستديرة حول مواضيع تتناول "التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية" و"الحكم الذاتي من منظور القانون الدولي (المبادرة المغربية لإنهاء النزاع حول الصحراء نموذجا)".

http://www.menara.ma/ar/2015/04/01/1594883-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D9%88%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D9%8A%D8%A8%D8%B1%D8%B2-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%85%D9%88%D8%B3-%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A1.html

الطوزي: محمد السادس قام بـ"إنقلاب سياسي" في الوقت الذي كان فيه العلماء جد محافظين

زنقة 20

كشف العالم السوسيولوجي، وأحد أعضاء اللجنة التي تولت صياغة دستور 2011، محمد الطوزي، عن قراءته لما سيؤول إليه النقاش الحالي حول ممارسة الإجهاض بالمغرب، معتبرا أن الأمور تتجه نحو تعديلات تشريعية تبيح القيام بالإجهاض بشكل قانوني في المغرب.

وبحسب ما أوردت يومية ''أخبار اليوم''، نقلا عن الأستاذ الطوزي، الذي كان أول المتدخلين في ندوة احتضنها معهد العالم العربي الأسبوع الماضي بالعاصمة الفرنسية باريس، حيث قال: ''إن أهم خصائص المؤسسة الملكية في المغرب، احتكارها الجمع بين البعدين السياسي والديني، وهي الخاصية التي تمكنها من حسم بعض النقاشات الحارقة ذات الأبعاد الدينية.

واستحضر الطوزي في مداخلته، بعض الأمثلة حول تدخل المؤسسة الملكية لحسم المسائل الحارقة، من بينها إثنين أعتبرهما الطوزي مهمين، ''الأول يتعلق بتدخل الملك في عملية إصلاح مدونة الأسرة، والتي استعمل فيها الفصل 19 الذي كان يجسد هذا الجمع بين السياسي والديني، قبل دستور 2011، حيث قام بنوع من ''الانقلاب السياسي في الوقت الذي كان فيه العلماء جد محافظين''.

والمثال الثاني، الذي قدمه الطوزي، كان ''عندما تعلق الأمر اليوم بالإجهاض، والذي يعكس انقساما كبيرا بين المغاربة، رغم أن الأغلبية جد محافظة والمجتمع جد محافظ، حيث اختار الملك الأسبوع الماضي سحب هذه المسألة من النقاش العمومي الذي انطلق بانقسام كبير.

وخلص الطوزي، في نفس السياق إلى أن ''الإخراج'' الذي تمت به الاستقبالات الملكية، لوزيري(العدل والأوقاف) **ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، كلها '' تسمح بتخمين الاختيار الذي تمضي فيه المسألة والتوجه نحو تقنين إباحة الإجهاض بالمغرب''.

وإعتبرالأستاذ محمد الطوزي، في تحليله للسياق العربي، أن المغرب ليس لا متفرّدا ولا استثنائيا، ''بل يوجد في نفس وضعية كثير من الدول، لكن ما يميّزه هو المسار التاريخي في علاقة بالشأن الديني''.

وفي نفس السياق، بسحب ما نقلت يومية ''أخبار اليوم''، فإن الطوزي، قد عرّج على مقارنة سريعة بين المغرب ودول الربيع العربي، معتبرا أن تونس بعد سنتين من التوافقات والمفاوضات، ''نجحت لأول مرة في بلد إسلامي في طرح حل للعلاقة بين الدين والسياسة، من خلال إطار دستوري يقبل فكرة الدولة المدنية، بمعنى لائكية''.

في المقابل قال الطوزي، إن النقاشات التي تلت الربيع العربي في مصر حول الدولة اللائكية، كشفت أن الإخوان المسلمين، لم يحسموا هذا النقاش، ''وكانوا يضعون مفهوم الدولة المدنية في مقابل الدولة العسكرية، ما يعبّر عن جهل بهذا المفهوم وبالتاريخ المصري نفسه''.

أما في المغرب، حسب الطوزي، ''فلم نشهد هذا المخاض الصعب للتوافق بعد الربيع العربي، بل كان هناك نوع من الاستباق الذي يفسّره العمق التاريخي للبلاد وللملكية والذي جنّب اللجوء إلى رهان القوة الميداني، فالملك استبق بإعلان إصلاح دستوري سمح بمشاركة الإسلاميين، بعد شهرين من الحراك وبعد تشكيل لجنة تقنية وليست سياسية''.

http://rue20.com/news/item/44442

حقوقيون يدعون السلطات المغربية إلى الكف عن محاولات ترحيل المهاجرين غير الشرعيين

مهاجرون في مركز للإيواء مهاجرون في مركز للإيواء

مريم بوتوراوت مجتمع

يمثل المهاجرون السريون في المغرب تحديا كبيرا بالنسبة إلى السلطات، هذا ما تحدث عنه تقرير مشترك للفيديرالية الدولية لحقوق الإنسان ومجموعة مناهضة العنصرية ومرافقة الأجانب"كادير".

وفي هذا الصدد، شدد التقرير الذي خصصته المنظمتان الحقوقيتان لتقييم عملية تسوية أوضاع المهاجرين غير الشرعيين في المغرب، على ضرورة الإسراع بعقد لجنة المتابعة والطعن، التي يترأسها **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، وذلك للبت في ملفاتهم ومعرفة أسباب رفض طلبات تسوية أوضاع بعضهم.

إلى ذلك، شددت المنظمتان على ضرورة وقف "المداهمات" التي تستهدف المهاجرين غير الشرعيين، وكذلك الاعتقالات والاحتجاز التعسفي ومحاولات الطرد الجماعي، وأكدتا على ضرورة احترام السلطات مبدأ عدم الإعادة القسرية وفقا للقانون المغربي والالتزامات الدولية للدولة.

http://m.alyaoum24.com/285776.html

وجهة نظر: أوقفوا تدهور الأوضاع وكفى من تزييفات نُخبة المخزن!

الحسين بوحريكة

لا شئ مفهوم في سياسة تتسم بالعشوائية والتخبط.. في إدارة ملفات حساسة ومصيرية في زمن ملغوم إقليميا ودوليا، وموجب الحديث هنا عن إزدواجية الخطاب والتردد، والوعود، ونكثها، ووجود وجوه لا تساعد في الإنتقال من مرحلة إلى أخرى بحكم مواقفها من الديمقراطية، والتغيير، والتداول السلمي على السلطة، ومحاربة الفساد والإستبداد، والتسلط، والتطرف وغيرها ...

المحصلة أعلاه تُظهر نقيض الخطاب الإعلامي للدولة في الفعل الممارس على أرض الواقع، حيث الهجوم على الحريات الأساسية بشكل متصاعد، ومحاولة شيطنة العمل الحقوقي بغية محاصرته، باعتباره مساهما أساسيا في التغيير نحو بناء مؤسسات لا يتحكم فيها شخص بعينه، وتكون قادرة على محاسبة كل شخص أخلّ بواجبه.

إنه طموح لا يتقادم مع الزمن، بل مطلب ملح وأساسي لكل فئات الشعب، من الفلاحين إلى العمال إلى المهنيين، إلى الطلبة، إلى البسطاء في البوادي والمدن..

فالمتتبع للإعلام الرسمي سيحس بوجع الرأس من كثرة المصطلحات التي يتداولها هذا الإعلام اليتيم وخاصة مفهوم "دولة الحق والقانون" وهو الوجع الذي يتعاظم في تلك البرامج الحوارية التي تستضيف بعضا من النخبة المؤشر عليها من قِبَل المخزن أو المقبولة لديه، وهذا ليس عيبا، لكن العيب أن تكون ببغاوية في التفكير وأن تحاول تغطية الشمس بالغربال، فلا هدوء في الشارع مهما سوقوا نقيضه، لأنه الهدوء الذي يسبق العاصفة، وكل التصرفات توحي أن العمق يغلي، فقد وصل السيل الزبى، هذا في كل المناطق بدون إستثناء، ودرجته عالية في الصحراء بحكم ممارسات أكثر قسوة في التعامل مع هذه المنطقة..

الشمس لا يحجبها الغربال، فالمنتدى الإستثماري الخاص بالصحراء، لن تكون له قيمة لأن القرار السياسي الرسمي لم يتغير وملف الصحراء ما زال في قبضة وزارة الداخلية، وهذا يعني أن الذي يحكمه هو الخيار الأمني "عقلية رجل الأمن لا يمكن تغييرها بمنتدى" **والتجارب السابقة كثيرة فقد تكلف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ولجانه الجهوية بتنظيم دورات تكوينية لرجال الأمن في مجال إحترام حقوق الإنسان** أثناء التعامل مع الحركات الإحتجاجية، ولا شئ تغير.. ثم ألزمت الدولة مختلف الوزارات بضرورة التعامل بإيجابية مع شكايات المواطنين وتقديم أجوبة لهم في أقل من ثلاثة أشهر وهو الأمر الذي ظهر نقيضه..

وخلال أشغال المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي وورقته التأطيرية لشكل التنمية، وتوصياته بضرورة إشراك الفعاليات المدنية في تدبير شؤونهم وفق أحكام الدستور الذي ينص في فصله 136: "تعتمد الجماعات المحلية آليات الديمقراطية التشاركية، ومبادئ الحوكمة المفتوحة، لضمان إسهام أوسع للمواطنين والمجتمع المدني في إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية ومتابعة تنفيذها طبقا لما يضبطه القانون".. بقيت حبرا على ورق، فقد أجمل التقرير اختلالات عميقة في تدبير شؤون الصحراويين، وحدد جهات إستفادت من الريع وتدافع عنه، وتعتبره مكسبا، في حين تعيش فئات كبيرة من أبناء الصحراء في الفقر والبطالة، والتهميش ..

لا شيء تغير على أرض الواقع، اللهم على مستوى الخطاب أو تسويقه للخارج، وهذا تحصيل حاصل، فضعف الإرادة أو إنعدامها يهز من مصداقية الخطاب ولن يكون له معنى حقيقيا، والثقة لا تأتي على أطراف اللسان من مسؤول هنا أو هناك، فالثقة مؤسسة تُبنى وتشتد قوتها بالقانون، فيكفي أن أذكركم أن انعدامها تحصيل قوي لممارسات السلطة أو الدولة أو جماعات الضغط أو المخزن، ومن يعوم في فلكهم..

فالممارسات الحقيقية والواضحة هي أن الدولة تحارب من يحارب الفساد، وأن المناضلين الذين قاوموه (أي الفساد) يقبعون في السجون بسبب رفضهم الإنخراط فيه، ومثال ذلك رئيس بلدية إفني المناضل محمد الوحداني الذي اختار طريق المجابهة والرفض، فزُج به في غياهب السجون، ورفيقه النائب المعزول محمد عصام، بُغية إخلاء الساحة لرموز الفساد المدعومة من جهات نافذة في الدولة..

نفس الشيء في كليميم حاضرة وادنون والجهة المستقبلية (وادنون كليميم) حيث تستعد الدولة لفرض واقع انتفض ضده السكان مطالبين بمحاسبة ناهبي المال العام، وعرابهم الذي أعطى تصريحا مؤخرا تحدث فيه عن سنة 2014 باعتبارها كانت سنة بيضاء، وأن عجلة التنمية ستنطلق من جديد، والتنمية في مفهومها الحقيقي رفع المستوى الإقتصادي والإجتماعي للأفراد، وتحقيق تطلعاتهم في العيش الكريم..

وهو المفهوم الذي يختلف عن نظرة عراب الفساد بكليميم الذي تُخلف "تنميته" مأساة حقيقية لعائلات عديدة بحكم انتزاع ملكية أراضيهم خارج الضوابط القانونية، مما يجعلهم يتجهون نحو معارك قضائية متعبة في دولة الحق والقانون، وهي مأساة حقيقية يعيشها سكان كليميم الذين تُنتزع أراضيهم لبناء مسابح وحدائق، ونافورات مكلفة!

إنه تبذير للمال العام كما جاء في تقرير المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي في مرافق لا حاجة إليها، فحاجتنا الأساسية للمستشفيات والمدارس والمعاهد، والجامعات، ومؤسسات منتجة لمناصب الشغل.

http://www.okhbir.com/?p=31034

نحن في حاجة كذلك للوضوح بدل التأجيل، وضوح الرؤيا هذا ما نريد، فماذا يريد صناع القرار؟
يجب وقف المحاكمات الصورية في حق أصحاب الرأي الحر، ويجب تحريك مساطر المحاسبة لكل ناهبي المال العام، ويجب التركيز على مشاكل الداخل البنيوية أما الدعاية التي تتلخص في الجملة الشهيرة "حققنا التنمية والإقلاع" ما هي إلا ماكياج لوضع متردي وهش قابل للإنفجار في كل لحظة وحين!
كلما حان شهر أبريل تكثر فيه الوعود، ومع نكث الوعود يزداد الغضب، لقد اتضح أن الدولة تهتم بتجميل وجه غير قابل لأن يكون جميلا، بحكم تناقض الصورة المسوقة مع الفعل على الأرض، ففي كليميم مثلا: الدولة تحارب من يحارب الفساد، وترفع أبواقها شعار محاربة الفساد كيف يعقل هذا؟ فهل تُراهم يستغبوننا؟
كيف يمكن أن تتصور أن واليا تم عزله لأنه رفض التوقيع على بعض الإنشاءات التي ستخلف وراءها مآسي لا يمكن جبر ضررها لا المادي ولا المعنوي! وحالات كثيرة يتم تداولها في كل الدورات "عائلة أهل فلان تقاضي المجلس العلاني" هذا بسبب توقيع سلطة الوصاية على انتزاع أرض فلان لإنشاء مسبح في حي فقير يحتاج أبناؤه إلى مدرسة أو خزانة للمطالعة أو مستوصف صحي!

يحدث هذا في زمن العبث المستمر.. هذا مفهوم وواضح، وتبدأ السنة وتنتهي ويبدأ الشهر وينتهي وتستمر حياة الناس والغضب، والنضال الطويل ضد الفساد والأستبداد.

EL ASSIMA Post
العاصمة
مدير النشر: علي ليلي ■ العدد: 33 ■ الإثنين 07 محرم 1435 الموافق 11 نونبر 2013 ■ يومية شاملة ■ ملف العدد

«واشنطن بوست» تكتب عن حكاية المغربية «هدى» وجنينها غير الشرعي.. ونقاش الإجهاض في المغرب

١/١٤٤٦

الرباط: يوسف لخضر

تشير الساعة إلى السابعة صباحاً بينما تسرع هدى في خطواتها نحو "مصحة" غير رسمية بمدينة أكادير، لم تتناول فطورها في الصباح، لأن الطبيبة السينغالية قالت لها إن الإجهاض سيكون ناجحاً بمعدة فارغة، حسب تقرير نشرته صحيفة "واشنطن بوست".

بعد أربعة أشهر من حملها من رجل لم ترد الارتباط به، تشعر هدى أنه من الصعب أن يكون لها طفل في مجتمع يرى الأمهات العازبات مثل العاهرات. فجأة وهي على مقربة من المصحة، وقع ما لم يكن في الحسبان. يخرج رجال شرطة وهم يقتادون الطبيبة السنغالية مكبلة اليدين، ووراءها حشد كبير، وقد تركت داخل المصحة جثة امرأة توفيت للتو بعد عملية إجهاض "غير صحية" باءت بالفشل، بعد أن غرقت في دمائها.

تشير الإحصائيات أن حوالي 600 إلى 800 حالة إجهاض تسجل في المغرب، وكلها خارج القانون ما عدا الحالات التي تواجه الأم الحامل فيها خطراً صحياً، ويجب أن يكون الحمل في إطار مؤسسة الزواج. لكن رغم ذلك فإن الإجهاض يمارس سرياً. كان الأمر إلى وقت قريب يشكل طابو لا يمكن الحديث عنه علناً.

بعد سنوات من نقاش محدود ومحتشم حول موضوع الإجهاض في المغرب، أعلن رسمياً خلال الشهر الحالي عن توجه لإصلاح القانون الجنائي بخصوص المادة المتعلقة بالإجهاض، بهدف جعل الأمر أكثر يسراً لكن بشروط محددة.

باستثناء تونس التي قننت الإجهاض عام 1973، يعتبر الإجهاض في العالم العربي غير قانوني إلا في الحالات القصوى التي يشكل فيها الحمل خطراً كبيراً على صحة الأم، رسمية مفادها "لا شمال ولا تخبر" وهي التي جعلت الإجهاض السري ينتشر. لكن من شأن الإصلاح في المغرب بخصوص القانون الجنائي أن تكون له تداعيات على المرأة في المنطقة ككل.

المسألة مرتبطة بما يجري حالياً في المنطقة ككل، في العراق مثلاً تبقى الممارسة غير قانونية، لكن قليلاً ما تتم المتابعة قضائياً، حيث ارتفعت حالات الإجهاض بعد هروب النساء اليزيديات من قبضة متطرفي تنظيم "داعش". وفي الجزائر هناك اهتمام متزايد للموضوع.

تقول نادية آيت الزاي، محامية وناشطة حقوقية جزائرية "في الأربع سنوات الماضية، سعينا إلى إلغاء تجريم الإجهاض، لكن لم ننجح في ذلك، إنه موضوع له حساسية كبيرة في بلد كالجزائر، ونحن متابعين للنقاش الدائر في المغرب عن كثب".

وظهر الحديث حول إصلاح القانون الجنائي في المغرب في شتنبر الماضي من طرف الدكتور شفيق الشرايبي، وهو رئيس جمعية تعمل على محاربة الإجهاض السري، وهي الدعوة التي كلفته منصبه بمصحة الليمون بالرباط بعدما أعطى تصريحات لقناة فرنسية حول الموضوع، لكن بعد ذلك تم التراجع عن قرار إعفائه من منصبه.

بعد أشهر بات النقاش النادر في المغرب بين المثقفين وقادة الأحزاب على أشده، وقسم الإجهاض الجمهور إلى فريقين، فريق مناهض لتقنين الإجهاض بدافع ديني، وفريق داعي لتقنين الإجهاض بدافع قانوني واجتماعي وحقوقي، ليتوج النقاش بتدخل الملك الذي جمع وزير الشؤون الإسلامية ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومصطفى الرميد وزير العدل والحريات، من أجل العمل على تقديم مقترحات لمراجعة القانون، للحد من الإجهاض السري.

بالنسبة للمغاربة الأثرياء، والطبقة المتوسطة يبقى الإجهاض سهل المنال، إذ يكلف ما بين 220 إلى 1100 أورو في المستشفيات والمصحات، لكن بالنسبة للأسر الفقيرة يبقى اللجوء إلى الأساليب التقليدية هو الحل، حيث يتم استعمال بعض الأعشاب السامة أو المواد الحادة.

تلجأ الأمهات العازبات إلى المنظمات الحقوقية التي توفر رعاية اجتماعية، تقول عائشة الشنا رئيسة الجمعية التضامن النسائي بالمغرب، إن معظم الأمهات العازبات يعتقدن أنهم متزوجات تحت مسمى "الزواج العرفي" الذي يكون بين راشدين خارج الزواج، لكن تضيف الشنا قائلة "من الجيد جداً أن نقول لا للإجهاض لكن ما الذي سيقع للطفل الذي سيولد بعد ذلك؟".

مع بروز النقاش حول تعديل قانون الإجهاض، يدعو الشرايبي إلى توسيع حالات الاستثناء التي تسمح للأم بالإجهاض، زيادة على الخطر الصحي، يجب الأخذ بعين الاعتبار الجانب النفسي والاجتماعي، وفي ذلك أمثلة منها الاغتصاب، وزنا المحارم والفقر والعمر، كلها ظروف يجب أخذها بعين الاعتبار.

ويعتقد أن الجمع بين وزارة العدل ووزارة الشؤون الإسلامية في موضوع جمع مقترحات حول الإجهاض سيكون مفيداً ولن يكون في المستوى الذي اقترحته الجمعيات المناهضة للإجهاض السري والداعية إلى تقنين في ظروف طبية ملائمة، إذ يعبر التيار الإسلامي في المغرب عن معارضته لتوسيع حالات الإجهاض.

غيرت هدى رأيها بخصوص خطوة الإجهاض بعدما شاهدته في "المصحة" بأكادير، وقررت الاحتفاظ بجنينها، لكن اضطرت لمغادرة مدينتها نحو الدار البيضاء، وما تزال تحتفظ بعلاقات "ضعيفة" مع عائلتها التي ينظر أفرادها إليها أنها جلبت العار لهم، وتقول "عائلتي لم تقبل ابني، ولحد الحال يمنعونني من جلبه إلى أكادير".

سجال أثارته توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان بحقهم في التصويت.. لمن سيصوت الجيش والبوليس؟

ماهي السياقات العامة التي أنضجت الوعي، داخل أروقة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، باتجاه إصدار توصية تقضي بتوسيع الهيئة الناخبة من خلال السماح لحملة السلاح من أفراد القوات المسلحة الملكية، ولرجال الأمن والدرك الملكي والقوات المساعدة، وحراس السجون ورجال الجمارك أصحاب الزي، بحق التصويت في الانتخابات الجماعية المزمع تنظيمها في شتنبر 2015؟ وما هي الاعتبارات التي قد تزكي هذا التوصية إيجابيا، أو قد تدفع إلى ما يمكن تقديره كمحاذير قد تحيط بالفكرة أو تعطلها لآجال لاحقة من أجل تداول أعمق؟

أصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مؤخرا، 45 توصية «من أجل انتخابات أكثر إدماجا، وقربا من المواطنات والمواطنين»، ضمنها مقترح يفيد «تعديل القانون 57.11 الخاص باللوائح الانتخابية العامة من أجل القيد في اللوائح الانتخابية العامة، وفقط بالنسبة للانتخابات الجماعية، بالنسبة لأفراد القوات المسلحة الملكية العاملين من جميع الرتب وأعوان القوة العمومية وسائر الأشخاص الذين أسندت إليهم مهمة أو انتداب، ولو كان مؤقتا، كيفما كانت تسميتهما أو مداهما، بعوض أو بدون عوض، والذين يعملون، بتلك الصفة، في خدمة الإدارة أو الجماعات الترابية أو المؤسسات العمومية، أو في خدمة مرفق عمومي كيفما كانت طبيعته، والذين لهم الحق في حمل السلاح خلال مزاولة مهامهم». وتتأتي قيمة هذه التوصيات من كونها تصدر عن مؤسسة وطنية لها وضعها الاعتباري في الحياة القانونية الوطنية، وأساسا من حيث كون مداولاتها تشكل قوة اقتراح موجهة إلى صناع القرار.

على ضوء ذلك، يقرأ المتتبعون للوضع الحقوقي المغربي إصدار هذه التوصية كتعبير عن السعي إلى تأهيل الترسانة القانونية الوطنية بما يتلاءم مع متطلبات المجتمع الدولي، لا سيما وأن دولا عديدة في العالم، خاصة في أوروبا قد أقرت حق التصويت، بل والترشيح كذلك لحملة السلاح كما في ألمانيا، وفي جارتها فرنسا تم التجاوب مع أحكام المحكمة الأوروبية مؤخرا، حيث تم الترخيص لرجال الدرك الفرنسي بحق تكوين الجمعيات. وهو ما يفيد أن المغرب معني بهذا التطور، ما دام قد انخرط منذ سنوات، وبقرار سيادي، في المنظومة الحقوقية الكونية، سواء في ما يهم تكييف ترسانة نصوصه التشريعية مع ما هو متعارف عليه دوليا، أو ما يهم قطع أشواط ملموسة على مستوى الممارسة، حيث سما بالوضع الفعلي للمرأة، خاصة بعد إقرار دستور 2011 تمتع الرجل والمرأة على قدم المساواة «بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية»، وتنصيصه على إنشاء هيئة للمناصفة ومحاربة كافة أشكال التمييز.... كما اتخذ المغرب، في نفس السياق، قرار إلغاء إحالة المدنيين على المحكمة العسكرية وإرساء آليات قانونية لزجر ومناهضة التعذيب...

وما يعزز هذا التوجه حصول نضج في الحقل السياسي المغربي، حيث تم الحسم في ما كان يشكل، في السنوات الأولى للاستقلال، عقدة التنازع حول الشرعية بين النظام والحركة الوطنية. ذلك أن هذه العقدة كانت هي بؤرة الصراع في المشهد السياسي، وهي العامل الأساسي في اتخاذ هذا الصراع أشكالا شرسة في أحيان متعددة، من بينها توقيف المسار الناشئ للتداول الحقيقي للسلطة كما حدث سنة 1960 من خلال إقالة حكومة عبد الله إبراهيم، وإطلاق سلسلة محاكمات رموز المعارضة، ثم انتفاضة مارس 1965، وإعلان حالة الاستثناء، وهو الاحتقان الذي سيجعل الجيش يقوم بمحاولتين انقلابيتين فاشلتين في 1971 و1972.

أما اليوم فقد انتهى هذا الاحتقان وزال التنازع حول الشرعية بعد دخول المغرب تجربة «المسلسل الديمقراطي»، وحلول العهد الجديد الذي أطلق مبادرات ملموسة جعلت الديمقراطية، بما يصاحبها من مخاضات التأسيس والنمو، اختيارا لا رجعة فيه، بل وتم التنصيص على أنه (أي الخيار الديمقراطي) أصبح رابع ثابت للأمة بعد الدين الإسلامي والوحدة الترابية والنظام الملكي.

وهو ما أعطى للفاعل الوطني وللمراقبين الثقة بأن المغرب دخل بالفعل مرحلة استقرار سياسي تقطع مع أشكال التوترات القديمة، وتفتح المجال لمواجهة تحديات التنمية المجتمعية المختلفة.

بتفاعل مع ذلك، حدث تحول في «البروفيل» الخاص للقوة الأمنية المغربية (الجيش والأمن بمختلف روافده) يعزز التوجه نحو إقرار مثل هذه التوصيات. لقد كان العسكري أو الشرطي أو الدركي أو المخزني من قبل ينتمي في الغالب إلى فئة الأميين الذي لا يتمتعون بأدنى مؤهل دراسي، وهو ما كان يجعل مهامهم ذات طبيعة أمنية محضة، لكن هؤلاء اليوم صاروا يملكون مستويات تكوينية جامعية في الغالب، ولعل أدناهم مرتبة في السلم الأمني حاصل على شهادة الباكلوريا، ويتكلم العربية والفرنسية على أقل تقدير. وبترابط مع هذا المعطى صارت أندية وثكنات الضباط وحملة السلاح بشكل عام تحفل بالجرائد والمجلات الوطنية التي كانت أمرا ممنوعا من قبل، وهو ما يعبر عن تنامي وعي مواطن يجعل هؤلاء على قدم المساواة مع باقي المواطنين.

http://www.anfaspress.com/index.php/2014-06-21-11-15-24/item/19400-2015-03-31-15-33-03

إذا كانت هذه هي أبرز السياقات التي ساهمت في صياغة توصية المجلس الوطني، فالأمر يطرح مع ذلك محاذير تدفع مراقبين آخرين إلى أن ينحو باتجاه قراءة مخالفة لزاوية النظر السابقة. من ضمن ذلك مثلا قولهم إن إقرار حق التصويت لحملة السلاح قد يعني نقل تفاعلات الصراع السياسي إلى المجتمع الأمني والعسكري الخاص. ولنا أن نتصور مثلا أن تشهد هيئات القوى الأمنية تجاذبا بين أفرادها انتصارا لهذا الحزب أو ذاك. وهو ما قد يؤثر على مبدأي الانضباط العسكري والحياد المفروض أصلا في هذه الهيئات، خاصة أن المشهد الانتخابي لم يعرف بعد نضجا في إدارة الحملة، وفي نقاء الممارسة السياسية،يقول هؤلاء.

ولهذا التخوف وجاهته، وإن كان هناك من يرى المسألة بشكل آخر. إن تواجد رجال الأمن في مباراة الديربي بين الوداد والرجاء، مثلا، لإقرار الأمن ولضمان سلامة المباراة والجمهور لا يمنع افتراضا أن يكون رجال الأمن مع الوداد أو مع الرجاء، ومع ذلك فاصطفاهم ذاك لا يحول بين قيامهم بواجبهم المهني.

هناك تخوف ثان وارد، هذه المرة، من جهة ذات حساسية مختلفة. إننا نتذكر انتخابات 2011 التي قامت بها وزارة الداخلية أيام الطيب الشرقاوي بحملة قوية لتعبئة المواطنين من أجل التسجيل في اللوائح الانتخابية. وبالفعل فقد جنت الحملة ما كان متوخى منها، حيث حصلت إضافة حوالي 1.5 مليون ناخب إلى السوق السياسية كناخبين جدد، الأمر الذي أعطى زخما لحزب العدالة والتنمية الذي تقدم آنذاك إلى السباق الانتخابي، مستثمرا خطابه التعبوي الشعبي والإيديولوجي، الأمر الذي جعله يبدو للناخبين طوق النجاة من اليأس المتراكم عبر التجارب السابقة. واعتبارا لذلك، فإن التحاق حملة السلاح بالكتلة الناخبة في الاستحقاقات المقبلة قد يعزز حظوظ هذا الحزب أوذاك، مما يؤثر على المعادلات السياسية القائمة.

هذه هي مسالك القراءة الخاصة بتوصية المجلس الوطني، وقد حاولنا رصد سياقات نشأة الفكرة والمحاذير الممكنة كما يرصدها مراقبو الشأن الحقوقي والسياسي المغربي، وسواء اتخذت التوصية سبيل التنزيل، أو تم إرجاؤها لاعتبارات متنوعة، فالمؤكد أن المغرب الحقوقي يسطر بذلك لحظة جديدة في تصوره للوعي المواطن، بما يعزز ترسانتنا التشريعية باتجاه إرساء لبنات مغرب الديمقراطية والمستقبل.

د. المصطفى كرين، رئيس المرصد الوطني للعدالة الاجتماعية

الظرفية الحالية التي تتميز بوجود الإرهابيين لا تستقيم لمثل هذا النقاش

فكرة السماح لحاملي السلاح بالتصويت في الانتخابات المحلية هي فكرة نبيلة في حد ذاتها، لكنها على المستوى التطبيقي غير قابلة للتطبيق في المغرب، بل إنها يمكن أن تكون سبب في منطلقات كثيرة. فلما نقول مشاركة الجيش أو حاملي السلاح بصفة عامة في الانتخابات معناها إعطاء الحق للأحزاب في الحملات الانتخابية للقيام بحملات انتخابية في أوساط حملة السلاح، وربما في الثكنات ومراكز الشرطة وما إلى ذلك، هذا يعني احتمال اختراق حاملي السلاح عبر الحملات الإنتخابية من قبل عناصر قد تكون متطرفة يمكنها تجنيدهم لأهداف لا تخدم الأمن القومي للبلاد. المسألة الثانية، داخل ثكنة عسكرية مكونة من 100 عسكري مثلا، جزء سيؤيد الاتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية، وجزء آخر قد يؤيد حزب العدالة والتنمية، وجزء ثالث مع حزب آخر. وبالتالي فداخل ثكنة واحدة ستصبح لدينا مجموعة من الانتماءات الإيديولوجية في نهاية المطاف وليست فقط حزبية، وسيصبح حينها ولاء حملة السلاح للأحزاب وليس للملك باعتباره القائد الأعلى للجيش ورئيس أركان الحرب العامة في البلاد. المسألة الثالثة، هو اختفاء الخط الفاصل بين المدني والعسكري. فالسماح لحملة السلاح بالمشاركة في الإنتخابات يعني في نهاية المطاف الخضوع لمطالب مستقبلا بالسماح للمدنيين بحمل السلاح. فلنفرض مثلا أن حزبا معينا أصبح يمتلك أكبر نسبة معينة من حملة السلاح في صفوفه، ألن يشكل هذا تهديدا ووسيلة ضغط بالنسبة للأحزاب الأخرى والجسم المدني في العمل السياسي.

وبخصوص البلدان التي تمنح لحاملي السلاح الحق في التصويت في الإنتخابات، فأقول إنه لا قياس مع وجود الفارق، فالظرفية الحالية التي تتميز بوجود الإرهابيين عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتهديدات التي يخضع لها المغرب وما إلى ذلك، لا تستقيم لمثل هذا النقاش. وأعتقد أن هذا التمرين يتطلب نشر ثقافة الإختلاف والديمقراطية داخل أوساط الجيش وحملة السلاح، فهل قمنا بعمل تمهيدي من أجل تثبيت فكر الاختلاف داخل أوساط حملة السلاح، هذا الأمر لم يحدث. ثم لا ننسى أن المغرب حالة خاصة عبر العالم، ودول أمريكا اللاتينية ليست مثالا بالنسبة لنا. فحالة أمريكا اللاتينية نحن نعاينها.. أما في الدول الغربية فالوضع مختلف، فالمغرب لديه نظام سياسي فريد في العالم والملك هو القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة وأمير المؤمنين، هذه الصفات التي تجعل النظام المغربي مختلفا عن باقي الأنظمة في بلدان العالم، ولا يمكن أن نخوض ببساطة في النقاش السطحي وتبرير السماح لحملة السلاح بالتصويت في الإنتخابات بذريعة وجود ذلك في بلدان أخرى، فلكل بلد خصوصياته، ولكل بلد حالته الإجتماعية والسياسية والإقتصادية، ولكل بلد اكراهاته «دابا دخلنا عليك بالله في هذا الظرف الذي تهدد فيه داعش المغرب ما لقيتو حتى شي حاجة نناقشها من غير قضية السماح لحملة السلاح بالتصويت في الإنتخابات..»، وأعتقد أن مؤسسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان التي طرحت الموضوع للنقاش هي مؤسسة ذات رأي، ولكن هذا الرأي ليس قرآنا منزلا، فهي تصدر آراء، وآراؤها قابلة للنقاش وقابلة للأخذ والرد، منها ما يستقيم مع وضع المغرب ومنها ما لا يستقيم مع وضع المغرب، ومن حقنا كمواطنين وكفاعلين مدنيين أن ندلي بدلونا عند وجود أي شيء من شأنه أن يشكل تهديدا بشكل أو بآخر للاستقرار في البلاد. فنحن كأناس وطنيين ونعمل في إطار القانون وفي إطار الدستور لنا أيضا آراؤنا التي ينبغي أن يسمعها الجميع، بما فيهم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومصالح واستقرار المغرب تسبق الإتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.. الإتفاقيات الدولية وغيرها مرحبا على راسنا وعينينا، لكنها تتضمن إكراهات يا سيدي.. فيها ما يمكن تطبيقه وفيها ما لا يمكن تطبيقه. وبالتالي ينبغي إنضاج الشروط لهذا النقاش، والإتفاقيات الدولية لن نطبقها من أجل سواد عيون الإتفاقيات الدولية، لكننا نطبقها اذا كانت في مصلحة هذه البلاد وفي مصلحة استقرارها ونموها وازدهارها.

د. محمد الغالي، أستاذ العلوم السياسية بكلية الحقوق بمراكش

النقاشات الدائرة بخصوص تصويت حاملي السلاح ورجال القضاء سابقة لأوانها

السؤال الذي يطرح لماذا منع مواطنين يحملون صفات معينة من التصويت في الإنتخابات (رجال الأمن، العسكريين، رجال القضاء..)؟ وأعتقد أن المسألة فيها اعتبارات سياسية الهدف منها هو ضمان حياد المؤسسات الأمنية في أي مسلسل انتخابي، وخصوصا بالنسبة للدولة الحديثة العهد بالديمقراطية. أما بالنسبة للدول التي قطعت أشواطا كبيرة وعديدة وتربت على ثقافة حياد المؤسسات الأمنية وثقافة الإلتزام المؤسساتي فلم يعد يطرح لديها تصويت العسكر ورجال الأمن أم لا أية مشكلة، لكن يبقى المشكل مطروحا بالنسبة للدول الحديثة العهد بالديمقراطية على اعتبار أن المسألة تتعلق بحدود الحياد. لنفترض بأنه عندما سيصبح الجيش أو الأمن معني مباشرة بالإنتخابات وسيصبح له صوت، هذا ربما يمكن أن يشجع جهات تنتمي إلى هذه الجهة على السعي نحو المطامع السلطوية.

مثلا اذا أخذنا بعض البلدان كمصر وتركيا. ربما في تركيا الآن يمكن القول إن الجيش ترك مسافة مع العمل السياسي، بينما قبل مجيء أردوغان لم يكن الجيش يضع مسافة على اعتبار أن الجيش كان له دور وكان له ضغط وتأثير في ما يتعلق بالجهة التي ستتولى الحكم أو ستتولى تدبير السلطة. وبالتالي فأنا أقول إن فتح النقاش في هذا الباب يعتبر من الناحية الحقوقية نقاش معقول، ولكن من الناحية العملية في اعتقادي هو نقاش يحتاج الى الوقت ويحتاج الى تعميق، ويحتاج الى تأسيس وبناء ثقافة الحياد، لأنه في غياب ثقافة الحياد في اعتقادي سندخل المسلسل الإنتخابي في متاهات واعتبارات لا يمكن التحكم فيها، ربما يمكنني القول من الممكن مرحليا التفكير في مشاركة حاملي السلاح في الانتخابات المحلية.. لكن بالنسبة للانتخابات التشريعية فأعتقد أن الأمر يحتاج إلى تفكير وإلى ثقافة، لأن المسألة لا تتعلق بقرار يحدث بجرة قلم. وأعتقد أن النقاش الذي طرحه المجلس الوطني لحقوق الإنسان هو نقاش هام، ولكن أنا أقول إن الدور ليس هو فقط إثارة النقاش، وإنما كذلك هو التأسيس للثقافة الكفيلة بتحقيق الإستقرار والأمن والطمأنينة.

فتصويت حاملي السلاح ليس شيئا عاديا، لأنه قبل التصويت لابد من القيام بحملة انتخابية، وتقديم عرض سياسي تطرح من خلاله تصورات وآراء، تطرح إيديولوجية، وهناك سؤال نطرحه «العسكر والأمن والقضاء والإيديولوجية». فدائما ينبغي أن يتحلى هؤلاء بالموضوعية والحيادية، وفي خضم الإيديولوجية ليست هناك حيادية وموضوعية. وأنا أقول إن النقاشات الدائرة بخصوص تصويت حاملي السلاح ورجال القضاء سابقة لأوانها، وهي مرتبطة أشد الإرتباط بالقدرة على التجسيد الفعلي لثقافة ديمقراطية صلبة ومستدامة، ولما أقول الديمقراطية فأنا لا أقصد ديمقراطية الدولة فقط، بل أقصد ديمقراطية الجمعيات، ديمقراطية الأحزاب (يمكن النظرالى طريقة منح التزكيات في الإنتخابات كمؤشر مثلا) وديمقراطية المواطن. فالمواطن إذا لم يكن ديمقراطيا مع ذاته فلن يقدم صوته بالشكل الصحيح. وبالتالي فأنا أقول إن الضمانة الأساسية هي ثقافة ديمقراطية صلبة ومستدامة، وبالتالي فعامل الوقت (وليس وقتا للانتظارية) والعمل على إنضاج الشروط والظروف هو جد هام قبل السماح لحاملي السلاح ورجال القضاء بالتصويت في الإنتخابات.

أحمد الصابوني، متقاعد عسكري

من حق حاملي السلاح أيضا التصويت في الانتخابات

بخصوص النقاش الدائر عن تخوف البعض من انتشار الإيديولوجيات في صفوف حاملي السلاح، والذي قد يؤدي في نظرهم إلى بث التفرقة والخصومات في صفوفهم، فأعتقد أن من حقهم قول ما يشاؤون قوله بهذا الخصوص، لكن رأيي مخالف تماما لما يروجون له، فمن حق حاملي السلاح أيضا التصويت في الإنتخابات، والحمد لله نحن تحت راية واحدة وتحت الأوامر ديال سيدنا الله ينصره ملك المغرب، مغاديش يكون عندنا حتى شي مشكل بخصوص مشاركة حاملي السلاح في الانتخابات أو بخصوص إيديولوجيات مختلف الأحزاب. فالأحزاب كلها تقول «الله، الوطن، الملك»، وكلها تعمل لصالح البلاد. فالأحزاب لم تؤسس من أجل زرع التفرقة بين أبناء البلاد بل غايتها هي خدمة البلاد وتنميتها وتحقيق الأمن والاستقرار، كما أن العسكريين يخضعون للقانون العسكري. وفي اعتقادي فإن المشكل المطروح هو في التزكيات التي تمنح لبعض الأشخاص قصد الترشح في الانتخابات، والذين يقدمون الوعود الكاذبة و«تعمار الشوارج» للمواطنين، في حين أن الهدف الرئيسي لهم هو خدمة مصالحهم الخاصة، حيث نعاين أثناء الحملات الانتخابية برامج انتخابية مهمة لكن دون أن تكون الأحزاب مسؤولة عن تنفيذ هذه البرامج..

المختار التمار، متقاعد عسكري

ولاؤنا كمغاربة يبقى للقائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية

في نظري، لابد من تعميق النقاش أكثر في ما يخص مشاركة حاملي السلاح في الإنتخابات بمشاركة جميع الأطراف كي تحصل القناعات، بمن فيهم حتى حاملو السلاح. وأنا لا أظن أن السماح للعسكريين بالمشاركة في الإنتخابات سيطرح مشكل حياد المؤسسة العسكرية التي تخضع لنظام خاص. فإذا كان العسكري سيخدم البلاد فمرحبا، وإذا كان سيغتنم الفرصة لما تكون «السمطة» في يديه، فهذا لا يقبل. أما بخصوص القول بأن العسكريين أو حاملي السلاح لا يتوفرون على وعي ديمقراطي كاف، فهذا غير صحيح. فأنا أظن أن هناك وعيا ديمقراطيا في صفوف حاملي السلاح، وهناك أشخاص لديهم رغبة جادة في خدمة البلاد، وكل عسكري سيكون مسؤولا عن تصرفاته، علما أن العسكريين يخضعون لقانون خاص. ولابد للعسكريين من احترام القانون، فالعمل عمل، والانتخابات انتخابات، والسياسة سياسة.. فحتى ممارسة العمل السياسي هو شيء مهم جدا بالنسبة للعسكريين. فهناك أشخاص مخلصون لهذه البلاد، ولهذا الوطن، وللسلطة العليا للملك محمد السادس نصره الله، ويودون خدمة البلاد، لكن لم تمنح لهم الفرصة. أعتقد أن أي موظف في إدارة كانت مدنية أو عسكرية فإنه سيحقق النجاح المطلوب، وأعتقد أن السماح للعسكريين بالمشاركة في الإنتخابات يعني أن ولاءهم سيتحول إلى الأحزاب، فولاؤنا كمغاربة يبقى دائما للقائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية.

أنفاس بريس : أعد الغلاف: عبد الرحيم أريري – هشام ناصر

"الإجهاض" يجمع الرميد بقادة الأحزاب أبريل المقبل

مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات
فلاش بريس – فلاش بريس

دعا مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، قادة جميع الأحزاب السياسية إلى اجتماع سيعقده معهم بمقر الوزارة يوم 7 أبريل الجاري، وسيخصص لمناقشة موضوع «تقنين الإجهاض».

وأوضحت مصادر من الوزارة، أن الرميد سيطلب من الأحزاب السياسية تسليمه مقترحاتها ومواقفها من موضوع الإجهاض، بهدف خلق إجماع سياسي، قبل إدخال التعديلات على القانون الذي سيسمح بتقنين الإجهاض في بعض الحالات المحدودة فقط.

وسيعرض القانون للدراسة والمصادقة على البرلمان، وسيكون هذا أول اجتماع للأحزاب السياسية حول «الإجهاض» بعد استقبال الملك محمد السادس لكل من وزير العدل والحريات، ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، أحمد التوفيق، وإدريس اليزمي رئيس **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، من أجل بلورة تصور حول الموضوع.

http://m.flashpresse.ma/akhbar/21707/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%B6-%D9%8A%D8%AC%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%85%D9%8A%D8%AF-%D8%A8%D9%82%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D8%B2%D8%A7%D8%A8-%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A8%D9%84.html

اليزمي يقول"حك لي نيفي" نموذج للتعايش المغربي الإفريقي

لم يجد **رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان** ادريس اليزمي ما يستدل به في الدورة الثانية للمنتدى السنوي للهجرة، من شيء سوى أغنية" حك لي نيفي".

اليزمي قال وبحضور الوزير المكلف بمغاربة المقيمين بالخارج والهجرة انس بيرو ووزير الثقافة امين الصبيحي، ان أغنية "حك لي نيفي" تعتبر نموذج ورمز لتعايش المغاربة مع الافارقة.

استدلال اليزمي رئيس مجلس الجالية أثار ضحك الحضور في الدورة الثالثة للمنتدى والذي نظم يوم الثلاثاء بالمكتبة الوطنية بالرباط تحت عنوان" تحديات التعددية الثقافية ورهانات الاندماج.."

جدير بالذكر أن هذا المنتدى –الذي عرف مشاركة انيس بيرو الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة ومحمد امين صبيحي وزير الثقافة وادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان ومارينا ديل كورال تيليز الكاتبة العامة للهجرة باسبانيا و مايكل ميلوارد ممثل اليونيسكو لمنطقة المغرب العربي وممثل الامم المتحدة وفاعلين وخبراء في القضايا المتعلقة بالهجرة– شكل فرصة لتسليط الضوء على رهانات واهمية تدبير التعددية الثقافية بهدف تحديد رؤية واقتراح مسارات عملية بخصوص مختلف الجوانب المتعلقة بالتعددية و الاندماج الثقافيين.

http://www.7sur7.ma/?p=13356

Deuxième Forum annuel de l'immigration

Le Maroc entend promouvoir la diversité culturelle pour favoriser l'intégration des immigrés

1.3/15587

Après une première édition encourageante du Forum annuel de l'immigration en 2014, le ministère chargé des Marocains résidant à l'étranger et des affaires de la migration récidive avec une seconde édition, qui se tient cette année autour du thème : «défis d'interculturalité et enjeux d'intégration».

Selon les intervenants, la diversité culturelle est considérée comme une opportunité et un moteur de croissance à l'heure de la mondialisation. Ph. Kartouch

Le ministère chargé des Marocains résidant à l'étranger et des affaires de la migration a choisi de jeter la lumière sur le thème «défis d'interculturalité et enjeux d'intégration» lors du deuxième Forum annuel de la migration qui s'est tenu hier à Rabat. Ce choix n'est guère fortuit. Il s'inscrit dans le contexte actuel marqué par «la recrudescence des problèmes et conflits d'ordre identitaire et culturel au sein de nombreuses sociétés traversées et bousculées dans leurs structures par les mouvements migratoires», souligne Anis Birou, ministre chargé des MRE et des affaires de la migration.

D'après lui, «les bouleversements que connaissent les sociétés interpellent les pays à plus d'un titre avec l'augmentation des flux migratoires au cours de ces dernières décennies, la gestion de la diversité culturelle pose de véritables enjeux (économiques, sociaux, politiques...). Ainsi, l'ordre du jour de ce forum a été consacré aux questions afférentes à cette grande question qui devient cruciale pour l'ensemble des pays concernés par le phénomène de l'immigration.

L'objectif poursuivi est de parvenir à une vision concertée de la gestion de la diversité culturelle ainsi que d'élaborer une feuille de route qui trace les contours d'un modèle ajusté aux spécificités de la société marocaine et son capital historique. Dans cette lignée, Amine Sbihi, ministre de la Culture, a mis en avant le modèle marocain dans l'espace nord-africain, compte tenu de son brassage ethnique et de sa diversité linguistique et identitaire. Selon lui, l'intégration culturelle est une porte d'entrée qui ouvre de nouveaux horizons. Alors, il va falloir valoriser la diversité culturelle et investir dans l'interculturalité, surtout dans le domaine socio-économique du pays. Pour ce faire, Amine Sbihi appelle à renforcer les campagnes de communication et de sensibilisation auprès des migrants, notamment ceux issus des pays subsahariens. Et ce via la formation et l'encadrement afin de les intégrer d'une manière fluide dans la société marocaine.

> L'objectif poursuivi est de parvenir à une vision concertée de la gestion de la diversité culturelle ainsi que d'élaborer une feuille de route qui trace les contours d'un modèle ajusté aux spécificités de la société marocaine et son capital historique.

Dans le même ordre d'idées, Anis Birou a mis en avant les actions entreprises par le Maroc dans le cadre de sa nouvelle politique migratoire, telles que les projets d'intégration éducative, culturelle, sociale et économique des migrants.

Certes, la diversité culturelle est considérée comme une opportunité et un moteur de croissance à l'heure de la mondialisation. Mais elle pourrait constituer une source de tension et d'instrumentalisation dans certains pays, a expliqué Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'Homme, en ajoutant que cette question est utilisée lors des batailles électorales pour rejeter l'intégration. Dans ce sens, M. El Yazami a exprimé son regret quant au refus de beaucoup de pays d'adhérer à la convention internationale sur la protection des droits des travailleurs migrants et des membres de leur famille.

En se félicitant de la participation des responsables espagnols à ce forum, le président du CNDH a saisi l'occasion pour appeler le Maroc et l'Espagne à concrétiser l'égalité en matière de droits civiques entre les nationaux et les étrangers en situation régulière vivant sur leur sol. Et ce conformément aux dispositions contenues les Constitutions des deux pays. ■

Soumaya Bencherki

Le migrant n'est pas une simple force de travail, mais "porteur de valeurs" et d'idées pour l'avenir (M. Birou) / 2

Ceci requiert de grands efforts en matière de sensibilisation et de communication avec les immigrés, notamment les Africains, à travers les divers multimédias de formation et d'encadrement qui leur permettront une meilleure adhésion à la vie publique dans une ambiance d'échange et d'acculturation aisée avec les autres cultures nationales, a-t-il poursuivi. **De son côté, le président du Conseil national des droits de l'Homme, Driss El Yazami, a estimé que la diversité culturelle,** accélérée par les tendances de la mondialisation, constitue une source de richesse et par conséquent l'on ne peut parler de la culture des pays du Nord sans penser aux auteurs étrangers qui enrichissent la culture de leurs pays. Cette diversité culturelle peut aussi constituer une source de tension et de propagande, a indiqué M. El Yazami, relevant l'exploitation de cette diversité, dans certains pays européens, par les politiques dans les batailles électorales, surtout pour refuser l'intégration. Après avoir affirmé que les pays du Nord et du Sud doivent affronter actuellement le défi de gestion démocratique de la diversité culturelle, il a regretté que certains pays européens d'accueil n'aient pas encore signé la Convention des Nations Unies sur la protection de tous les travailleurs migrants et de leurs familles que le Maroc avait déjà signée et s'engage à la mettre en œuvre. Il a également évoqué certains principes du Droit international des droits de l'Homme consistant en l'égalité des droits et de l'intégration politique, précisant qu'il est temps pour l'Espagne et le Maroc de mettre en oeuvre les dispositions constitutionnelles des deux pays relatives aux droits civils des étrangers résidant d'une façon légale, notamment le droit de participer aux élections communales. La secrétaire générale de l'Immigration et de l'émigration en Espagne, Marina Del Corral Téllez a, quant à elle, salué la politique migratoire du Maroc qui se base sur une approche humaniste et responsable, expliquant que les exigences du travail contribuent à la diversité et la complexité de la société. Il ne s'agit pas uniquement de la contribution économique des émigrés ou des transferts de leur argent, mais plutôt d'un transfert de connaissances, de cultures et de modes de vie, a noté Mme Téllez, ajoutant que la diversité culturelle est considérée, selon l'UNESCO, comme un capital immatériel. Le forum est marqué par trois séances portant notamment sur "la migration et la culture: approches théoriques et modèles pratiques des politiques migratoires internationales", "l'intégration culturelle des immigrés au Maroc: quels choix pour quelle société?" et "l'espace public et gestion de la diversité culturelle".

http://www.menara.ma/fr/2015/03/31/1594525-le-migrant-nest-pas-une-simple-force-de-travail-mais-porteur-de-valeurs-et-did%C3%A9es-pour-lavenir-m-birou-2.html

Maroc - Soumission d'Amnesty International dans le cadre du débat national sur l'avortement

Le 16 mars 2015, le roi Mohammed VI a demandé aux Ministres de la Justice et des libertés et des Habous et des affaires islamiques ainsi qu'au Président du Conseil National des Droits de l'Homme d'organiser des consultations élargies et de lui soumettre un projet de loi sur la réforme de la législation régissant l'avortement au Maroc dans un délai d'un mois. Cette intervention royale a suivi une succession de conférences et de débats sur la question de l'accès à l'avortement au début du mois de mars, tant à l'initiative de la société civile marocaine que des acteurs officiels tels que le Ministre de la Santé ou encore le Conseil National des Droits de l'Homme, l'institution nationale chargée de la promotion et de la protection des droits humains au Maroc.

https://www.amnesty.org/en/documents/mde29/1359/2015/fr/

DRISS EL YAZAMI SOUHAITE LA MISE EN OEUVRE DU DROIT DE VOTE POUR LES ÉTRANGERS

Par Mohamed Chakir Alaoui le 31/03/2015 à 14h45 (mise à jour le 31/03/2015 à 15h14)

Driss Yazami

© Copyright : DR

Le président du **Conseil national des droits de l'homme (CNDH**), Driss El Yazami, a appelé une nouvelle fois mardi les autorités marocaines à mettre en place "le droit de vote" des étrangers lors des élections communales, tel qu'il est "stipulé par la Constitution".

S'exprimant lors du 2ème forum annuel de l'Immigration, qui se tient ce mardi à Rabat autour du thème "Défis d'interculturalité et enjeux d'intégration," Driss El Yazami a invité le Maroc et l'Espagne à mettre en oeuvre le droit de vote des étrangers, a constaté un journaliste de LE360. Il convient de rappeler que ce droit figure dans leur constitution, comme l'a souligné le président du CNDH.

"Il est temps que le Maroc et l'Espagne mettent en oeuvre cette disposition constitutionnelle. Il faut que ce droit de vote et d'éligibilité soit appliqué", a déclaré Driss Yazami en appelant la société civile à jouer "pleinement son rôle" pour une "intégration politique".

Le ministre des Marocains résidant à l'étranger (MRE) a rappelé de son côté que le Maroc a fait un "choix courageux, important et surtout humaniste" en lançant en 2014 l'opération de régularisation de la situation des étrangers établis irrégulièrement au Maroc. Une politique qui a permis de régulariser le séjour de quelque 18.000 sans-papiers.

http://www.le360.ma/fr/societe/driss-el-yazami-souhaite-la-mise-en-oeuvre-du-droit-de-vote-pour-les-etrangers-36137

Santé - Maroc : le débat sur l'avortement ravivé

Un assouplissement de la législation anti-IVG* est aujourd'hui envisagé. Le roi Mohammed VI attend des propositions "dans un mois maximum".

Par Le Point Afrique (avec AFP)

Du gouvernement au secteur médical en passant par la société civile, le Maroc est engagé dans un profond débat sur "l'urgence" d'un assouplissement de sa législation face au fléau des centaines d'avortements clandestins pratiqués chaque jour. Preuve de l'acuité du sujet, le roi Mohammed VI s'est lui-même saisi du dossier : à l'issue d'une audience, la semaine dernière, les ministres de la Justice, Mustafa Ramid, des Affaires islamiques, Ahmed Toufiq, et le patron du **Conseil national des droits de l'homme (CNDH),** Driss el Yazami, ont reçu pour consigne de soumettre des propositions d'ici "un mois maximum". Dans un pays de 34 millions d'habitants où se conjuguent modernité et conservatisme religieux et où les relations hors mariage sont officiellement interdites, l'épineuse question de l'avortement a refait surface en début d'année par le biais d'un reportage d'une chaîne française.

Un débat national lancé

Évoquant une absence d'autorisation de tournage, des sanctions avaient un temps été prises à l'encontre d'un médecin pour sa participation au sujet, le professeur Chafik Chraïbi, figure de proue de la lutte contre l'avortement clandestin. Face à la polémique suscitée par cette décision, le ministre de la Santé, El Houssaine El Ouardi, avait proposé l'ouverture d'un débat national. "Nous défendons fermement la révision urgente de la loi sur l'avortement dans au moins trois cas : l'inceste, le viol et les malformations fœtales", a affirmé à l'AFP M. El Ouardi lors d'un colloque organisé récemment à Rabat, colloque au cours duquel les échanges ont parfois été vifs entre les participants.

Entre 600 et 800 avortements clandestins chaque jour

À ce jour, l'IVG reste passible d'un à cinq ans de prison au Maroc. Le Code pénal sanctionne aussi bien la femme qui avorte que les personnes qui participent à l'acte. Il ne permet que "l'avortement thérapeutique", dans le cas où la grossesse menace la santé. Des avortements sont toutefois pratiqués illégalement par des médecins, tandis que certaines femmes ont recours à des médicaments ou des plantes présumées abortives. Bien qu'aucun chiffre officiel n'existe, les associations estiment qu'entre 600 et 800 avortements clandestins sont pratiqués chaque jour, dans des conditions sanitaires parfois désastreuses. Dans le même temps, les grossesses non désirées renforcent le phénomène des "mères célibataires" et l'abandon d'enfants sans oublier les cas "de suicide, crime d'honneur et expulsion du foyer familial", selon M. El Ouardi.

Droit à la vie

Présent au colloque, Chafik Chraïbi, qui dirige l'ONG Amlac (Association marocaine de lutte contre les avortements clandestins), évoque "une opportunité extraordinaire" de changer les choses. "Il y a 20 ans,

http://afrique.lepoint.fr/actualites/sante-maroc-le-debat-sur-l-avortement-ravive-01-04-2015-1917528_2365.php

l'avortement ne faisait l'objet d'aucune discussion publique." Si la plupart des parties sont d'accord pour une réforme, son ampleur fait cependant débat. Il ne s'agit pas de libéraliser totalement l'IVG, la société n'étant "pas du tout prête", note le Pr Chraïbi. Selon un sondage publié fin 2014 par l'hebdomadaire TelQuel, 82 % des Marocains se disent opposés à l'avortement. L'Amlac propose un comité éthique, composé d'un médecin-chef, d'un gynécologue, d'un psychologue, d'une assistante sociale et d'un religieux, qui statuerait, "au cas par cas", dans un délai d'une semaine.

Débat au sein du parti Justice et Développement

Mais cela va déjà trop loin pour le président du Conseil des oulémas d'Oujda, Mohamed Benhamza. "Le droit à la vie est le plus sacré de tous. Faciliter les avortements conduira à la destruction de la famille", clame-t-il, ajoutant s'exprimer en son nom propre. Seule concession : s'en remettre à la décision du médecin en cas de malformation. Le débat agite aussi le parti Justice et Développement, formation islamiste à la tête du gouvernement. Dirigeant historique, Saâdeddine El Othmani vient de relancer sa proposition visant à autoriser l'avortement avant la septième semaine de grossesse, dans les cas d'inceste, de viol ou de malformation grave. "Il devient urgent de trouver une solution consensuelle", dit-il. Le député PJD Mustapha Ibrahimi plaide, lui, pour une autorisation dans les seuls cas de malformation en rappelant que le "droit à la vie" est garanti par la Constitution de 2011. "Nous ne pouvons pas condamner à mort le fœtus parce que la femme ne veut pas le garder", lance-t-il.

الرميد: إصلاحات المغرب في مجال العدالة تجاوزت دولا أوروبية

مصطفى الرميد . أرشيفية

كشف وزير العدل والحريات مصطفى الرميد، أن المغرب من خلال "ميثاق إصلاح منظومة العدالة" تجاوز دولا أوروبية كبيرة في مجال إقرار استقلال القضاء عن السلطة التنفيذية، مبرزا أن المغرب يعيش تصاعدا في مجال الحريات العامة، لكنه يبقى تصاعدا يطبعه "التذبذب".

وقدم وزير العدل والحريات المغربي مصطفى الرميد، أثناء مشاركته في ندوة معهد "كارينغي" حول "إصلاح منظومة العدالة في العالم العربي: تجربة المغرب وتونس ومصر"، نموذجا لهذا التقدم من خلال قوله: "إن الملك محمد السادس أمر بعدم متابعة كل من تعرض لشخصه".

ورفض الرميد القول بتراجع الحريات في المغرب، مسجلا أن "السمة العامة التي طبعت الساحة الحقوقية في المغرب منذ مطلع تسعينات القرن الماضي، كانت هي التصاعد "المتذبذب" في مجال الحريات".

وشدد الرميد، على أن "هذا "التذبذب" يمكن رصده من خلال التضييق على بعض الجمعيات"، قبل أن يستدرك "لكن لم تسجل حالة اختطاف واحدة منذ مجيء هذه الحكومة".

وأضاف الوزير، "ليس هناك تعذيب منهجي وما يقع يكون فعلا فرديا، وليس لدينا صحافي سجين واحد، أو معتقل رأي واحد، وحتى الحالات الموجودة فهي بالمعايير الدولية يصعب تصنيفها على أنها تدخل في إطار حرية الرأي".

وتابع الرميد، "ليس هناك حل لجمعية ولا حزب، بل أكبر من ذلك رئيس الحكومة يُتهم بأنه عضو في "داعش"، وبأنه عميل للموساد الإسرائيلي لكنه لم يتابع أحدا".

وبخصوص موضوع إصلاح منظومة العدالة، أوضح الوزير أن "إصلاح منظومة العدالة، مطلب قديم من طرف القوى الحية في المجتمع، وأيضاً كانت حاضرة حتى في خطابات الملك، نموذج 20 غشت 2009".

وأعلن وزير العدل والحريات المغربي، أن وزارته ستنشر، الأربعاء، مشروع القانون الجنائي، مبشرا بأنه "سيكشف عن حجم التحول في القانون، وهو نسخة أولى، سنحيلها على جميع الهيآت بما فيها **المجلس الوطني لحقوق الانسان**، وقد قمنا فيها بالمواءمة مع اتفاقية روما المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية".

وأفاد ذات المتحدث، أن "النقاش الذي فتحته وزارة العدل حول قانون الإجهاض سيكون له حيز في مشروع القانون الجنائي الذي سيعرض على العموم في انتظار تقديم وجهات نظر مختلف الفاعلين حوله".

واعتبر أن "من بين إنجازات هذه الحكومة، "تعديل قانون العدل العسكري، الذي سيدخل حيز التطبيق في فاتح يوليوز/ تموز القادم، الذي ينهي محاكمات المدنيين أمام القضاء العسكري مهما كانت الجريمة".

وسجل الوزير، أن "الإصلاحات الحالية ستعني، في المستقبل القريب، أنه لن تكون هناك أي علاقة بين السلطة التنفيذية والقضاء الجالس (القضاء)، أما القضاء الواقف (النيابة العامة) فهو يسير في نفس الإتجاه، لأننا ندفع في جعل النيابة العامة تحت إشراف الوكيل العام للملك".

وقال الوزير: "لقد تجاوزنا عددا من الدول الأوروبية، في مجال استقلال السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية".

وأعطى الوزير أمثلة على ذلك، "ففي إسبانيا يقترح رئيس الحكومة النائب العام، وفي بلجيكا مجلس الوكلاء مكون من خمسة يترأس اجتماعهم وزير العدل مرة كل شهر، وفي فرنسا يلقن وزير العدل النائب العام تعليمات عامة، وجميع القضايا ترفع إلى وزير العدل".

وشدد وزير العدل في كلمته قائلا: "المشكل الذي ينبغي الحديث عنه بصراحة، هو الأخلاق المهنية والنزاهة القضائية. أتحدث عن المنظومة، بكل المتدخلين في العملية القضائية، وعلينا أن نقدم للقضاة كل ما يستحقونه دعما لنزاهتهم".

وأفاد الوزير أن "القاضي المتخرج يتقاضى مالا يتقاضاه طبيب جراح في مستشفى عمومي، ومع ذلك نقول بأننا نريد عدلا، نريد إنصافا، نريد نزاهة، وعلى السلطة القضائية أن تجيب عن سؤال النزاهة، هذا أملي وما أتطلع إليه".

من جهته لخص مدير مكتب الرباط في معهد "كارينغي"محمد مصباح، حديثه عن الأعطاب البنيوية للعدالة في المغرب العربي وشمال إفريقيا، في "ثلاث مستويات، الأول سياسي من خلال غياب الإستقلالية، والثاني أخلاقي يتمثل في غياب النزاهة، والثالث غياب الفعالية والتحديث".

http://arabi21.com/story/821042/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%85%D9%8A%D8%AF-%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%88%D8%B2%D8%AA-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7-%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9

Edito du CJB : Nouvelle politique d'immigration : entre régularisation, intégration et lutte contre la migration irrégulière

Taille des caractères diminuer la taille des caractères Augmenter la taille des caractères Imprimer E-mail
En septembre 2013 et sous l'impulsion royale était lancée au Maroc une « nouvelle politique migratoire » fondée sur une approche « globale et humaniste, conformément au droit international et dans le cadre d'une coopération multilatérale rénovée ».

Les dispositifs concernant le traitement des étrangers sont depuis en pleine évolution. Les différents départements ministériels ont été mobilisés, sous la coordination du ministère chargé des MRE et des affaires de la migration et avec une présence marquée du **Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH).** Tout semble être en chantier de manière concomitante, dans un élan de prise de responsabilités d'un Maroc qui s'assume comme pays d'immigration, choisi ou par défaut.

De nombreux programmes ont été lancés, avec le soutien des différentes coopérations européennes, et des rencontres de coordination, de sensibilisation, de concertation et de réflexion ont régulièrement lieu pour une mise à niveau des « droits des étrangers », en lien avec les recommandations formulées par le CNDH et soutenues par le Roi. Des programmes d'action et des engagements formels sont pris concernant l'accès aux services de santé de base pour les plus vulnérables, l'accès à la scolarité pour les enfants, l'accès aux droits découlant du statut de réfugié, l'accès au travail et à la formation, etc. Ces préoccupations nouvelles concernant l'accès des étrangers à leurs droits viennent se greffer à des réformes en cours ou annoncées concernant la mise à niveau plus générale du droit positif avec la Constitution de 2011 et des pratiques du droit qui en sont encore souvent éloignées.

Cependant, pour un certain nombre d'acteurs, notamment politiques, force est de constater que la « nouvelle politique migratoire » ne concerne toujours que la « figure, largement médiatisée mais réductrice, du subsaharien errant sur les routes, acculé à recourir à la charité publique ou s'attaquant régulièrement et en groupe, aux frontières des deux enclaves espagnoles ». Si d'autres figures apparaissent de plus en plus – notamment dans les médias –, les catégories administratives et de sens commun se brouillent et s'embrouillent.

Je reviendrai ici sur différents constats et enjeux liés à la politique actuellement mise en place par le Maroc en matière d'immigration des étrangers sur son territoire. Sans entrer dans les détails de son déploiement, je pointerai certains éléments liés à l' « opération exceptionnelle de régularisation », au traitement des « non-régularisés », ainsi qu'à certains enjeux liés à la lutte contre la migration irrégulière, dans le cadre en particulier de la coopération Maroc/Union Européenne (UE), et à l'« intégration » au Maroc.

http://www.ifre.fr/index.php/actualites/actualite-moyen-orient/item/1934-edito-cjb-nouvelle-politique-immigration-regularisation-integration-lutte-contre-migration-irreguliere

Une « opération exceptionnelle de régularisation » et d'identification à vocation d'intégration pérenne ?

L'opération exceptionnelle de régularisation, qui a duré un an, s'est terminée le 31 décembre 2014 et a permis à près de 18 000 étrangers en situation irrégulière (sur 27 332 demandes) de bénéficier d'un titre de séjour. Il n'a pas été aisé d'atteindre ce chiffre, malgré des campagnes menées pour convaincre les « récalcitrants » à déposer leurs demandes. La commission nationale de suivi et de recours de l'opération peut encore influer sur ce nombre.

Des étrangers sur le territoire depuis plusieurs années, ceux fournissant les éléments attestant qu'ils remplissent les conditions d'intégration demandées, des femmes pour qui les conditions exigées ont été assouplies (décision de la commission de recours) et certains étrangers ne remplissant pas les conditions fixées ont déposé des demandes pour accéder à un « séjour régulier » sur le territoire marocain. De manière parallèle, l'annonce de projets de loi sur l'asile et la migration, qui n'ont pour le moment ni été présentés au parlement ni adoptés, maintient une incertitude sur les modalités par lesquelles ces « régularisés » (comme l'ensemble des étrangers souhaitant résider régulièrement au Maroc) pourront renouveler leur titre de séjour dès le retour aux conditions ordinaires de régularisation. Les conditions posées pour accéder à cette opération ne correspondent pas aux conditions prévues par la loi n°02-03 relative à « l'entrée et au séjour des étrangers au Royaume du Maroc, à l'émigration et l'immigration irrégulières » actuellement toujours en vigueur. Si la question a été posée par différents acteurs en amont, certains régularisés de l'opération ont eu la surprise de ne pas pouvoir renouveler leur titre de séjour à l'échéance de leur année de séjour régulier. Il en a été ainsi tant des réfugiés que des régularisés de l'opération exceptionnelle de régularisation. Si l'instruction semble avoir été donnée assez rapidement dans certaines préfectures du renouvellement selon les conditions « assouplies », les pratiques ne semblent pas être similaires à tous les guichets ou pour toutes les catégories de régularisés.